مجلة الرستمية ISSN 2716-9138
المجلد : 02 العدد : 02 السنة : 2021

إستراتيجية تفعيل وتنمية القطاع السياحي بالجزائر - ولاية جيجل نموذجا -

Strategy to activate and develop the tourism sector in Algeria -Jijel State Model- د.

عمر بوسكرة [1]*، جامعة محمد بوضياف- المسيلة (الجزائر)
البريد الإلكتروني: amar.boussakra@univ-msila.dz
د.سليمة عبد السلام، جامعة محمد بوضياف- المسيلة (الجزائر)
البريد الإلكتروني: salima.abdeslam@univ-msila.dz
أ.د. أحمد مسعودان، جامعة محمدالبشيرالإبراهيمي- برج بوعريريج (الجزائر)
البريد الإلكتروني: ahmedmessaoudene@yahoo.fr

تاريخ الإرسال:2021/06/17	تاريخ القبول: 2021-09-28	تاريخ النشر: 2021-12-01

الملخص:

تضمنت هذه الورقة البحثية السياسة التي الدولة الجزائرية للنهوض بالقطاع السياحي من خلال رسم إستراتيجية طويلة المدى جاءت خططها وبرامجها لتفعيل وتنمية الهياكل السياحية القائمة، والتخطيط لإنجاز هياكل جديدة من خلال إستغلال الإمكانيات السياحية المتاحة في أهم المناطق السياحية في الجزائر؛ التي أطلق عليها اسم أقطاب التوسع السياحي كما جاء في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية.

حيث ركزنا في دراستنا هذه على أهم الأقطاب السياحية المتمثلة في ولاية جيجل؛ نظرا لما تمتلكه من مقومات سياحية متنوعة(الطبيعية، التاريخية، الثقافية...) مما يؤهلها أن تكون من أهم المناطق السياحية في شمال إفريقيا إذا ما تم تجسيد المشاريع المخطط لها في هذه المنطقة على أرض الواقع.

الكلمات المفتاحية: الإستراتيجية، السياحة، التنمية، التخطيط السياحي، التنمية السياحية.

Abstract:

This research paper included the policy that the Algerian state has to advance the tourism sector, by drawing a long-term strategy whose plans and programs came to activate and develop the existing tourism structures, and planning to implement new structures by exploiting the tourism potential available in the most important tourist areas in Algeria, which was called the poles of expansion Tourist as stated in the tourism development directive.

Where we focused in our study on the most important tourist poles represented in the state of Jijel, given its various tourism components (natural, historical, cultural ...), which qualifies it to be one of the most important tourist areas in North Africa if the projects planned in This area is on the ground.

Keywords: Strategy, tourism, development, tourism planning, tourism development.

* بوسكرة عمر

1- مقدمة:

مرت الجزائر بعدة مراحل تاريخية لإعادة هيكلة القطاعات الحيوية بها كالصناعة الزراعة، التعليم، الصحة والسياحة وكانت بداية هذه المراحل بعد الاستقلال أين ورثت الجزائر بقايا هياكل اقتصادية وسياحية وهي من بين القطاعات التي وضع لها المستعمر خطوط أولى لتطويرها وترقيتها في الجزائر المستعمرة، وذلك لاستغلال كل الإمكانيات والثروات الموجودة في الجزائر إلى أخر لحظة من الاستعمار؛ أين قامت الثورة التحريرية وحالت دون تنفيذ فرنسا لهذه المخططات والبرامج السياحية وكانت انطلاقة الجزائر في مجال التخطيط السياحي من هذه النقطة التي تمثلت في شبه إنعدام للهياكل والمرافق الترويحية والسياحية في الجزائر، إذ يمكن أن تعتبر ذلك من الأسباب الأساسية لتأخر النشاط السياحي في البلاد.

إلا أن الدولة الجزائرية حاولت جاهدة النهوض بهذا القطاع، بوضع خطط وبرامج والتي تم تجسيدها في إستراتيجية بعيدة المدى تمثلت في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية؛ الذي عمل على تثمين وجهة وعلامة الجزائر بغية مضاعفة جاذبيتها وقدرتها التنافسية وتحسين تموقعها، وإنشاء أقطاب الإمتياز السياحية وتنظيمها حول قرى سياحية يعتمد فيها على إبراز أصالة وإحات وجمال المواقع المتوسطية، وتطبيق مخطط الجودة السياحية؛ بغية ضمان إمتياز العرض السياحي الوطني بدءا من منح التأشيرة بإحدى القنصليات إلى غاية اسم الفندق الذي يقع عليه الاختيار مرورا بالإستقبال في بوابات الدخول الدولية في: كالموانئ والمطارات، إضافة إلى إدماج تكوين مهني عالي الجودة والإنفتاح على التكنولوجيات الإعلام والاتصال، والتموقع في خانة سياحية جديدة تتواكب مع التوجهات العالمية الصاعدة، فضلا عن ترقية الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص بما يضمن الفعالية اللازمة، وهذا بأن تصب مساعي كافة المتعاملين في توخي نفس الغاية ألا وهي: إرضاء السائح وأخيرا وضع خطة تمويل بسيطة وواضحة لدعم المستثمرين ومرافقتهم وتأطيرهم وإقامة علاقات ثقة معهم؛ إذ أنه يستحيل إنعاش النمو الاقتصادي والاجتماعي دون استرجاع الثقة المتبادلة.

وبناءا على ما سبق يمكن طرح التساؤل الذي مفاده:

- ما هي مميزات الاستراتيجيات الجديدة المتبعة من طرف الدولة الجزائرية لتنمية وتفعيل القطاع السياحي؟
  - هل خطط وبرامج التنمية السياحية تتميز بالتكامل والفعالية ؟
  - هل خطط التنمية السياحية في ولاية جيجل تتماشى ومبادئ التخطيط الفعال؟
  - ما هي أنواع المرافق الترويحية والسياحية التي تضمنتها خطط التنمية السياحية في مدينة جيجل؟

2- حدود الدراسة:

من خلال دراستنا هذه لموضوع إستراتيجية تفعيل وتنمية القطاع السياحي بالجزائر بصفة عامة وفي ولاية جيجل كعينة للدراسة الحالية؛ هذه الأخيرة التي تزخر بالعديد من المناطق السياحية التاريخية

والطبيعية والأثرية وحتى الثقافية بحكم موقعها الجغرافي الإستراتيجي، وتنوع تضاريسها ومناخها، وإنطلاقا من هذه الخصوصية لهذه الدراسة فقد اعتمد الباحثين على التشخيص والوصف في هذا الموضوع من خلال مجال جغرافي معين ألا وهو ولاية جيجل الواقعة في الشريط الساحلي وباعتبارها أحد أهم المدن السياحية في الجزائر وقطب من أقطاب التوسع السياحي؛ إذ تجتمع فيها كل المقومات والمؤهلات التي تجعل منها قطبا سياحيا في المراتب الأولى وطنيا وعالميا. ومن أجل تناول هذا الموضوع وتشخيصه قام الباحثين بإجراء دراسة ميدانية في ولاية جيجل بالضبط في منطقة (زيامة منصورية) في بداية شهر جويلية 2018 وأواخر شهر أوت من سنة 2019.

3- منهج الدراسة:

لقد اعتمد الباحثين في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي؛ إذ قاما بدراسة مسحية لمختلف المقومات والإمكانيات المتاحة في ولاية جيجل بصفة عامة وفي ميدان الدراسة (زيامة منصورية)بصفة خاصة؛ بهدف التعرف على الأوضاع الحالية لميدان الدراسة ومدى إستغلال هذه المقومات المتنوعة (طبيعية، بحرية، تاريخية، أثار...)؛ التي نادرا ما يتجمع هذا التنوع في مكان أو منطقة واحدة. حيث أن وصف وتشخيص الظاهرة المدروسة من خلال إبراز التباين الكبير للمقومات والإمكانيات المتاحة في المنطقة ومدى إستغلالها على أرض الواقع من خلال البرامج والخطط والمشاريع التنموية في المنطقة هذا من جهة، ومن جهة أخرى تحليل المعطيات الميدانية الكمية والكيفية؛ التي تم التحصل عليها من خلال أدوات المنهج الوصفي كالملاحظة والمقابلة والوثائق والسجلات والتقارير والإحصائيات.

4- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في طرح وتشخيص التباين الكبير للمؤهلات والمقومات المتاحة في ولاية جيجل بصفة عامة وفي ميدان الدراسة(زيامة منصورية) بصفة خاصة، والواقع الفعلي لهاته المرافق الترويحية والسياحية في الولاية ومدى تفعيل وتنمية القطاع السياحي في المنطقة من خلال الخطط والإستراتيجيات المقترحة من طرف الدولة للنهوض بالقطاع السياحي في الولاية. كما يكمن الهدف الأساسي من هذه الورقة البحثية هو إبراز أهم المقومات والإمكانيات المتنوعة للسياحية في ولاية جيجل بصفة عامة وميدان الدراسة(زيامة منصورية) بصفة خاصة هذا من جهة، ومن جهة أخرى هو محاولة إقتراح بعض الحلول بغية المساهمة الفعلية للنهوض بالقطاع السياحي وإعطاء دفع قوي لعجلة التنمية السياحية في المنطقة.

5- فرضيات الدراسة:

للإجابة عن الإشكالية المطروحة تم طرح فرضيات الدراسة التالية:

- تتميز الإستراتيجيات الجديدة المتبعة من طرف الدولة الجزائرية لتفعيل وتنمية القطاع السياحي بالفعالية والإيجابية.
- تتميز خطط وبرامج التنمية السياحية تتميز بالتكامل والفعالية.

- تتماشى خطط التنمية السياحية في ولاية جيجل وفق مبادئ التخطيط الفعال.
- تضمنت خطط التنمية السياحية في ولاية جيجل مرافق ترويحية وسياحية متنوعة تمكنها من تحقيق.

6- المقومات السياحية لميدان الدراسة:

إن المقومات والإمكانيات السياحية في ميدان الدراسة زيامة منصورية تتمثل في تلك الإمكانيات الطبيعية والمادية التي يتوفر عليها ميدان الدراسة، والتي هي بمثابة الركائز الأساسية للترويح والترفيه عن النفس، إذ تعتبر هذه المقومات شرطا ضروريا أو أحد العوامل الرئيسية المحددة للطلب السياحي في المنطقة في أغلب الأحيان بالإضافة إلى بعض الأنماط السياحية بشكل خاص مثل السياحة التاريخية والسياحة الدينية وغيرها، وميدان الدراسة زيامة منصورية يمتلك مختلف الامكانيات والمقومات التي تؤهلها لأن تكون مدينة سياحية وترويحية بامتياز، وهذا من خلال موقعها الاستراتيجي والمؤهلات التي تتوفر بها، وفيمايلي نعرض أهم هذه المقومات والإمكانيات:

6-1- المقومات الطبيعية: تعد المقومات والإمكانيات الطبيعية المتاحة في ولاية جيجل بصفة عامة وميدان الدراسة زيامة منصورية من أهم العناصر الأساسية والمهمة؛ التي تمكن هذه المنطقة من أن تنهض بالسياحة بشكل عام، إذا ما تم استغلالها واستثمارها في هذا المجال بشكل فعال وعقلاني، حيث تتعدد مقومات السياحة البيئية في بلدية زيامة منصورية بشكل يتناسب مع تعدد مكونات البيئة نفسها من جماد (جميع العناصر الطبيعية) ونبات وحيوان وإنسان (جميع العناصر البيولوجية والاجتماعية) حيث تعتبر البيئة الوعاء الذي تتم فيه جميع التفاعلات والأنشطة والمؤثرات المتبادلة بين الإنسان والطبيعة وتشكل عناصر أساسية للسياحة البيئية (الطبيعة أو الجمالية أو الإيكولوجية)، وتقدر مساحة ميدان الدراسة بحوالي 102.31كلم2،(تقرير لبلدية زيامة منصورية، 2013) فبلدية زيامة منصورية تعتبر من بين المناطق التي تحتوي على مقومات وإمكانيات سياحية هامة، وفيمايلي نعرض أهم هذه المقومات الطبيعية التي تزخر بها زيامة منصورية:

- **الموقع:** تعد مدينة زيامة منصورية الصغيرة القلب النابض للولاية في مجال السياحة، لما يوجد بها من مقومات سياحية بكل الأنواع، الشاطئية منها والغابية والجبلية أو التاريخية أو الأثرية...إلخ، فهي تعتبر المدخل الواسع إلى ولاية جيجل من الجهة الغربية، حيث يحدها من الجهة الغربية ولاية بجاية وبالتحديد منطقة ملبو، ومن الجهة الشرقية بلدية العوانة ومن الشمال البحر الأبيض المتوسط بشواطئه الخلابة، أما من الجنوب بلدية سلمى بن زيادة وإيراقن سويسي. (تقرير لبلدية زيامة منصورية 2013)

حيث أن آخر تقسيم إداري كان خلال سنة 1991؛ الذي جعل من بلدية زيامة منصورية دائرة مع بلديتين وهما زيامة منصورية وإراقن سويسي يشمل إقليم البلدية، بالإضافة إلى التجمع الرئيسي لمركز البلدية ثلاثة تجمعات سكنية ثانوية هامة منها: التجمع الثانوي عزيرو، التجمع السكاني بوبلاطن؛ الذي يتألف من عدة أحياء أهمها بوبلاطن،حي عزيرو ناهيك عن التجمع القصديري الهام الذي يسمى حي

الطرشة، هذا فضلا عن التجمع الثانوي تازة، وكذا الشريعة واللذين تم الوصل بينهما في إطار مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة السكنية.

كما تغطي المساحة الزراعية بالبلدية ما يعادل نسبة 8.4% من إجمالي المساحة، وتشكل المساحة الغابية ما قيمته 48.5%، الأمر الذي يفسر ندرة الوعاءات العقارية الصالحة للبناء وتلك المخصصة للزراعة.

- **المناخ:** تتميز منطقة الدراسة زيامة منصورية بتنوع مناخها، حيث يسودها مناخ البحر الأبيض المتوسط الذي يتميز بالدفء والحرارة صيفا والاعتدال وممطر شتاءا، وهي من أكثر المناطق رطوبة، بحيث يبلغ معدل سقوط الأمطار مابين 400 إلى 1200ملم في حين نجد درجة الحرارة تتراوح ما بين 25° في الصيف و11° في الشتاء. ،(تقرير لبلدية زيامة منصورية، المرجع السابق)
- **التضاريس:** يغلب على ميدان الدراسة الطابع الجبلي، حيث تشكل الجبال نسبة 82% من مجموع التضاريس للولاية وهي تختلف من حيث الارتفاع وشدة الانحدار، فهي بذلك تنقسم إلى مجموعتين:

فالمجموعة الأولى تشمل مجموع جبال المنطقة الساحلية الوسطى للولاية وتتميز بغطاء نباتي مهم وشبكة هيدروغرافية مهمة، حيث يتراوح ارتفاعها مابين 800م إلى 1000م؛ وهي تتموضع فوق تشكيلات صلبة وقاسية معرضة دوما لعوامل النحت والتعرية، وهذا ما يسبب مشاكل في توطين المباني وطرق المواصلات.

أما المجموعة الثانية فهي مجموعة من الجبال التي يفوق ارتفاعها أكثر من 1000م وتمتد من الجهة الغربية للولاية باتجاه حدودها الشرقية، وتمثل الحدود الجنوبية لها عزلة الإقليم عن السهول العليا التلية، فهي تتميز بتكوينات كلسية بسفوح وسطوح شديدة العلو والوعرة، ضف إلى ذلك الانحدارات الشديدة والتي تفوق أحيانا 45% مما يجعلها عرضة لعوامل النحت والتعرية خصوصا تلك الموجهة لحركة الرياح، وأهم هذه الجبال: جبل تابابور، تمزقيدة بوعزة...حيث يقدر أقصى ارتفاع بـ: 1662م في جبل شنيقرة، وعلى العموم فإن قمم هذه الجبال تنخفض كلما اتجهنا نحو الشرق.(تقرير لبلدية زيامة منصورية المرجع نفسه)

- **المناظر الطبيعية الخلابة:** بلدية زيامة منصورية التابعة لولاية جيجل، كما يسميها البعض جوهرة الساحل الجزائري، وهذا لما تعكسه الطبيعة بظلالها على هذه المنطقة الخلابة والجميلة جدا والمبهرة لعقول البشر لما تختزنه من كنوز من صنع الخالق كالجبال المحاذية للبحر؛التي تفصل بينهما الغابات والوديان من حين لآخر، ناهيك عن تلك البنايات ذات الطابع الجبلي والتي تضفي على المنطقة جمالا؛ زيادة على تلك المسالك التي تمنح الفرصة للفرد أن ينظر من الأعلى للمناظر الخلابة التي تحوز عليها المنطقة، هذا فضلا عن تلك الطرقات المتواجدة بأسفل الجبال والتي نقترب من خلالها أكثر من البحر والصخور المتواجدة به زيادة على ذلك الكهوف؛ التي قد تجعل قاصدها يظن بأنه في العصور الحجرية والأمر الذي يثير الإعجاب أكثر هو تلك القردة التي تمشي بالطرقات وتزينها وتزرع في نفسية الفرد ثقة كبيرة تجعله يشعر فعلا بأنه يعيش فوق جنة على سطح الأرض أو أنه يحلم.

أ- الحظيرة الوطنية (تازة): تعتبر المحمية الطبيعية من بين المناطق الطبيعية التي لها حدودها المعينة؛ هذه الحدود التي تتمتع بالحماية القانونية لها من أجل الحفاظ وحماية تنوع الكائنات الحية النادرة(النباتية أو الحيوانية)الموجودة في تلك المناطق الطبيعية للحفاظ عليه وحمايتها من الاستغلال البشري الغير عقلاني والمؤدي إلى فنائها وزوالها.

وعليه فإن الحظائر الوطنية أنشأت في إطار الحماية والحفاظ على التراث الطبيعي والثقافي، فمن خلال المرسوم رقم 89/452 المؤرخ في:23جويلية1983، حيث تقع هذه الحظيرة (تازة) في ولاية جيجل بمساحة تقدر بـ:2807 هكتار، فهي واقعة بذلك في03 مناطق:(العوانة بمساحة تقدر بـ:20%، زيامة منصورية بمساحة 27.5% و50 %من منطقة تسمى زيامة بن زايدة) وهذه الحظيرة تبعد عن ولاية جيجل بحوالي 20كلم و59 كلم من شرق بجاية و100 كلم من شمال شرق سطيف، ولتحديد الحدود المكانية للحظيرة الوطنية بدق، حيث يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط على الطريق الوطني رقم 43، من الشرق تقع في الجهة التي يقسمها وادي تازة، ووادي القصير ومن الجنوب عين بير وعين الحلوف في جيجل،أما من الجهة الغربية ولاية بجاية.

فالحظيرة الوطنية لتازة في المنطقة المعروفة بالكورنيش الجيجلي وتميز بالاخضرار والتنوع في الغطاء النباتي، وهي منطقة جبلية ذات مرتفعات عالية و انحدارات متضرسة، حيث نجد أن أقل ارتفاع يقع على حدود البحر، أما أعلى مرتفع فيقع على مرتفعات جبل الكرن (1121م) وجبل بال(1002م) وجبل بوغنجاس (1066م) (تقرير، المديرية العامة للحظيرة الوطنية، 2013)

- أهم ثروات الحظيرة:

1- الثروة النباتية: تمثل 82 % من المساحة الكلية للحظيرة تكسوها أجمل غابات الزان على المستوى الوطني، بالإضافة إلى البلوط الفليني والأفراس، حيث تم إحصاء 414 نوع من النباتات بالحظيرة الوطنية لتازة؛ أي ما يعادل 13% من الإرث الوطني وتشير مختلف الدراسات إلى أنه يوجد من بينها 28 نوع مصنف ومحمي من طرف قانون المحميات الطبيعية و147 نوع يصنف ضمن قائمة الأعشاب الطبية، كما تم إحصاء إلى يومنا هذا 135 نوع من الفطريات.

2- الثروة الحيوانية: يوجد في هذه الحظيرة الوطنية ما لا يقل عن16 نوع من الثديات؛ أي ما يعادل 96.14 % من الإرث الوطني و11 نوع محمي من طرف قانون المحميات الطبيعية و134 نوع من الطيور التي تعيش في الحظيرة الوطنية لتازة ما يعادل 39.88% من الإرث الوطني بما فيها الطيور المهاجرة.

3- الكائنات البحرية: حيث نجد في هذه المحمية 149 نوع من النباتات البحرية، وما يقارب 470 نوع من مختلف الحيوانات البحرية. (تقرير، المديرية العامة للحظيرة الوطنية، المرجع نفسه) فللحفاظ على هذه المحميات الطبيعية من التلوث بالدرجة الأولى والتدمير والانتهاكات الكثيرة؛ جراء الاستغلال الغير عقلاني والأمثل لها والمتمثل في غياب التخطيط المخصص لتسيرها وإدارتها، بالإضافة إلى نقص الدراسات والبحوث في مجال التنوع البيولوجي(النباتي والحيواني) الذي يساهم ويساعد في عملية التوازن البيئي، وأهم شيء في

هذا كله هو ضعف التمويل المخصص للحفاظ على هذه المحمية الطبيعية، وعليه يمكننا القول بأن هذا الصرح الطبيعي يساهم ويساعد في تطوير السياحة البيئية هذا من جهة، ومن جهة أخرى يساعد ويساهم في الحفاظ بالدرجة الأولى على الكائنات الحية(النباتية والحيوانية) المهددة بالزوال والانقراض،وهذا من أجل الوصول إلى تنمية سياحية وترويحية مستدامة في ولاية جيجل.

ب-الكهوف العجيبة: تعتبر الكهوف العجيبة الموجودة في ولاية جيجل وبالتحديد في ميدان الدراسة زيامة منصورية بمتحف جيولوجي مخبأ في باطن الأرض؛ فهي تعتبر من أحد الكنوز الطبيعية النادرة وجزء من التراث الطبيعي والبيئي الذي يتطلب المحافظة عليه وحمايته، هذه الكهوف التي هي كفي الأصل عبارة عن فوهات جوفية تختلف في أقطارها من كهف إلى أخر بحيث تعتبر هذه الفوهات المداخل الطبيعية لها؛ وبذلك فهي تختلف في كيفية النزول إليها فبعضها أفقية المداخل والبعض الأخر رأسية وعليه فهي تحتوي على مختلف الممرات الداخلية في القياسات فمنها الضيقة ومنها الواسعة كما، تتميز هذه الكهوف بدراجات حرارة معتدلة تقدر بـ:18 درجة مئوية طوال مدار أيام السنة؛ في حين تنحصر نسبة الرطوبة فيها ما بين 60و80 بالمائة. (تقرير المديرية العامة للحظيرة الوطنية، المرجع السابق)

حيث تقع غرب عاصمة ولاية جيجل بحوالي 35 كلم، وبالضبط بمحاذاة "دار الواد" في الزاوية المقابلة لنفس الشاطئ وقد تم اكتشفت سنة 1917 من طرف عمال الجسور والطرقات أثناء قيامهم بشق الطريق الوطني رقم 43 الرابط بين ولاية جيجل وولاية بجاية، وهو يتوسط الكورنيش الجيجلي على مسافة 25 كلم، مما اضطرهم إلى ثقب نفق أدى إلى ظهور هذه المغارة التي تشكل ظاهرة عجيبة في شكل معلم طبيعي أثري وسياحي ترويحي، ومن غرائب هذه المغارة احتواؤها على أشكال غريبة مجسدة في الطبيعة، تشكلت بفعل ظاهرة تسرب مياه الأمطار المحملة بالكلس والأملاح المعدنية مشكلة بذلك نوازل وصواعد وأشكال مختلفة، فالألوان داخل هذه الكهوف هي الأبيض وهو اللون الأساسي والغالب ويمثله بياض الترسبات الكلسية، ثم البني الناتج عن الأكسدة التي تتسبب فيها أضواء آلات التصوير، وأخيرا اللون الأسود ومرده إلى التلوث الناجم عن ثأثير عمليات اللمس باليد، حيث تتنوع أشكال هذه الترسبات بين العادية و الفنية حيث نجد بعضها قد آخذ شكل مجسم فني نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر :(شكل قدم البعير، شكل وردة الرمال، مجسم برج بيزا، مجسم تمثال الحرية، شكل سمكة مجمدة مجسم كأس العالم...إلخ).

ج- غار سوقر: تعتبر هذه المغارات عبارة عن كهوف ومغارات عميقة في الأرض؛ نتجت عن عملية تسرب مياه الأمطار فتشكلت بذلك مغارات وسراديب في جوف الرض، هذه الأخيرة التي تعتبر إحدى عجائب وغرائب الطبيعة في الولاية، حيث يقع غار سوقر على حدود الطريق الوطني رقم 43على بعد200متر غرب غار الباز، وهي مغارة على فضاء مفتوح يلتقي بالبحر، وهناك مجموعة أخرى من المغارات في المنطقة. وتكمن أهمية هذه الكهوف والمغارات في المناظر الطبيعية الجميلة والمميزة في التركيب والتشكل على مدى بعيد من السنوات، والتي تظهر معجزة الله في الأرض هذا من جهة، ومن جهة أخرى تعتبر سجلا تفصيليا عن المناخ والعمليات السطحية وأنواع الحيوانات والنباتات التي كانت تعيش في الماضي؛ لذا يجب على الهيئات الوصية

والمسؤولة العناية بهذا الصرح الطبيعي النادر وحمايته من الزوال والاتلاف، بالإضافة إلى تخصيص برامج وأنشطة سياحية وترويحية مختلفة لتنمية واستدامة هذا التراث الفذ.(تقرير بلدية زيامة منصورية المرجع السابق)

2-6- المقومات التاريخية: تعتبر المقومات التاريخية أحد الركائز الأساسية التي ترتكز عليها السياحة في أي دولة وميدان الدراية زيامة منصورية بها العديد من المناطق الأثرية؛ التي تشكل جانبا سياحيا يتوافد عليه الكثير من المصطافين، بحيث يتمتعون بمظهر الحضارة التي مرة بها المدينة، فضلا على التعرف على أبرز الجوانب التاريخية والحضارية التي تتجسد في تلك المعالم الأثرية، وفيمايلي نعض أهم هذه المعالم التاريخية والحضارية في المنطقة. (تقرير، بلدية زيامة منصورية، المرجع نفسه)

- **شوبا الرومانية:** زيامة منصورية أو (شوبا منيبيوم)إحدى المحطات الرومانية على الساحل الجزائري حيث يوجد موقعها بجي عزيرو عمر الذي يرجع تاريخ تأسيسها إلى العهد الروماني حسبما تدل عليه الآثار القديمة؛ التي عثر عليها أثناء القيام بإنجاز مركز للتكوين المهني بحيث تم اكتشاف بقايا لأرضية من الفسيفساء مع مجموعة من بقايا أواني فخارية هي الآن موجودة بالمكتبة البلدية، حيث يرتبط اسم مدينة زيامة منصورية بموقعين أثريين، حيث بنيت فوق أحدهما مدينة المنصورية؛ التي أسسها المنصور المنتصر أحد بايات بجاية، والثاني يقع بزيامة التي بنيت على أنقاض مدينة قديمة عرفت لدى الكتاب والجغرافيين بأسماء مختلفة حيث يذكرها الجغرافي الإغريقي بطليموس في مطلع القرن الثاني الميلادي باسم (شوبات) وورد ذكرها في دليل رحلة أنطونيوس أغسطس خلال القرن الثالث باسم(كوبا) ثم بعد ذلك باسم (شوفا) غير أن اسمها الصحيح هو(شوبا)، مثلما تدل عليه النقوش والكتابات الموجودة بالمنطقة(زيامة منصورية).
- **الموقع الأثري تازة:** يقع الموقع الأثري تازة ببلدية زيامة منصورية، على بعد 35 كلم تقريبا غرب مقر ولاية جيجل وحوالي 07 كلم شرق مقر بلدية زيامة منصورية، وعلى بعد 01 كلم شرق وادي تازة على الحافة اليسرى من الطريق الوطني رقم 43 باتجاه ولاية بجاية وبالضبط في صلب جبل أدندون الذي ينتمي إلى الجزء رقم 05 لغابة تابعة لأملاك الدولة(غابة قروش) منطقة أدندون،(تقرير لمديرية الثقافة، 2013) وعموما فهي تابعة للحظيرة الوطنية لتازة، بحيث يمكننا الوصول إليه عبر الطريق الوطني رقم 43 الرابط بين ولايتي جيجل وبجاية،حيث يوجد على حافته اليسرى مباشرة، والذي تم اكتشافه لأول مرة عن طريق الصدفة سنة 1920 من طرف الباحث "Erhman" أثناء قيامه بحملة استكشافية للمنطقة الشرقية الجزائرية قصد تحديد الخريطة الجيولوجية لها، أما أول إشارة له ودراسة لبقاياه الأثرية فكانت من طرف الباحث "C.Arambourg"سنة 1926، حيث قام بمعاينة مغارة تازة1، وأطلق عليها اسم مغارة لامادلين " grotte de la Madeleine" وجمع بعض اللقى الأثرية منها وقام بدراستها ورجح أنها تعود لفترة الباليوليتي الأعلى"paléolithiquesupérieur" وخلال القيام بأشغال توسيع الطريق الوطني المحاذي له سنة 1952، إذ تعرض جزء من الموقع للتخريب والتدمير، ما أدى إلى القضاء على جزء معتبر من مخزونه الأثري والحضاري للمنطقة وفي تلك السنة زار الموقع الباحث بالو"L.Balut " وأخذ بعض العينات من الأدوات الحجرية

والعظمية قصد عرضها لدراسة تنميطية (وهي محفوظة بالمركز الوطني للأبحاث في ما قبل التاريخ والأنثروبولوجيا والتاريخ بالجزائر (C.N.R.P.A.H).

ويعتبر الباحث الجزائري ك.براهيمي أول من قام بأعمال التنقيب في الموقع وبالتحديد في مغارة تازة1 الذي أطلق عليها اسم:" تازة "نسبة إلى واد تازة القريب من الموقع، حيث قام سنة 1970 بالتنقيب حتى عمق1متر في التوضعات العلوية، ونشر نتائج بحثه في المؤتمر الإفريقي الخاص بفترة ما قبل التاريخ بأديس أبابا(إثيوبيا)سنة1971أين أعطى توضيحات ونتائج عن تطور الثقافة الإيبرومغربية في المنطقة(زيامة منصورية).وفي سنة1987 فتح الدكتور:مديق محمد بالتنسيق مع فريق من الأثريين من جامعة الجزائر وبعض الجامعات الأجنبية مشروع بحث في الموقع، حيث ركز على إجراء حفرية علمية في مغارة تازة 1، فكان الهدف الرئيسي من هذه الحفرية دراسة المستويات الستراتيغرافية لتوضيح مناطق التجمع البشري في الموقع، معلنا فيها عن العديد من الصناعات الحجرية والبقايا الحيوانية والعظمية، كما تم العثور على جمجمة بشرية أرخت للطبقة التي تواجدت بها عن طريق الإشعاع الكربوني بـ: 16100سنة قبل الحاضر.(شارل فيرو، ترجمة عبد الحميد سرحان 2010، ص69)

كما نشر في أحد المجلات:"أن هذه الجمجمة البشرية المكتشفة بمغارة تازة1 تعود لامرأة بالغة تقدر سعتها المخية بـ:1125 مل فقط، أما مورفولوجيا فهي شبيهة بجماجم شمال إفريقيا التي تم العثور عليها فيColumnata وأفالو بورمل بالجزائر تافورالت بالمغرب وحاسي العيبود بمالي..."، هذا العمل العلمي الدقيق والمنظم أعطى نتائج جد هامة حيث سمح التنقيب في المغارة باستخراج عدد هائل من اللقى الأثرية من مستويين ستراتيغرافيين مختلفين:(شارل فيرو ،ترجمة عبد الحميد سرحان المرجع نفسه، ص70)

-المستوى الستراتيغرافي السفلي يضم صناعة حجرية من نوع الباليوليتي المتوسط وبعض عظام لحيوانات ثديية.

-المستوى الستراتيغرافي العلوي أعطى كثافة أكبر للمكتشفات الأثرية وهي في حالة حفظ جيدة ويضم بقايا من الصناعات الحجرية وبقايا عظام حيوانية، كما عثر أيضا على آثار موقد للنار بالإضافة إلى جمجمة بشرية معزولة وهي تقريبا كاملة الشكل هذان المستويان الستراتغرافيا مفصولان بطبقة من الحصى "cailloutisanguleux" خالية من البقايا الأثرية حيث يمكن لهذه الأخيرة أن تمثل تغيرا مناخيا شهدته المنطقة في تلك الفترة، كما تمكن الفريق من اكتشاف ثلاث مغارات أخرى في نفس الموقع وكذا ملجأ تحت الصخر وسمي ملجأ أفتيس، كل هذه المغارات تحتوي على بقايا أثرية متشابهة وحسب المعلومات الأولية يرجع تأريخها بالعصر الحجري القديم الأوسط ونهاية العصر الحجري القديم الأعلى والعصر الحجري الحديث الأعلى(pléistocène).

2-6- المقومات الثقافية: إن المقومات الثقافة بصفة عامة هي من صنع الإنسان، وتتمثل في مجموعة من خبراته فهي نتيجة لما يمتاز به من قدرات تمكنه من الكشف والاختراع والابتكار تنتقل من جيل إلى آخر عن طريق الاتصال والاحتكاك المباشر وغير المباشر سواء كان بالكلمات المسموعة أو المقروءة. فالثقافة لها دور

كبير في تبادل وانتقال ثقافات الشعوب، فتنقل السواح من منطقة إلى منطقة أخرى ومن بلد إلى بلد أخر، تكسبه ثقافات جديدة، كما تمكنه أيضا من نشر ثقافة منطقته في المجتمعات التي يحل بها، لذا نجد هناك العديد من الدوافع الثقافية التي تؤدي إلى النشاط السياحي مثل الاطلاع على حياة الناس في مختلف المناطق والتعرف على حياتهم وأعمالهم وثقافاتهم ونمط وطرق حياتهم الاجتماعية والحضارية والثقافية، واكتشافها لغرض الثقافة والعلم والمعرفة.(تقرير لمديرية الثقافة، المرجع السابق)

ومن كثرة تعاقب المراحل الحضارية المختلفة على إقليم الولاية وبالأخص منطقة ميدان الدراسة زيامة منصورية كالحضارة الرومانية، الفينيقية، البيزنطية، الإسلامية وغيرها، لذا فإن المجتمع الجيجلي رغم خضوعه لسنة التغيير ومجاراته لمتطلبات العصر الحاضر ومعايشته للواقع بواقعية، اكتسب بالوراثة عن الماضي مهارات وخبرات وحرفا بالغة الأهمية من الناحية التراثية خصوصا في شتى المجالات لا يزال بعضها موجودا إلى حد الآن،بل محفوظا بتلقائية في نطاق الحياة الاجتماعية الاقتصادية القائمة، فيما آل البعض الآخر إلى الزوال بفعل عوامل عديدة. فقد بقيت المحافظة على الصناعات التقليدية الجيجلية، كصناعة الطين والفخار وصناعة الخشب والفلين وصناعة الجلود، بالإضافة إلى صناعة الملابس التقليدية والحلي والنقش على الحجر والرخام وغيرها، هذا إلى جانب العادات والتقاليد الجيجلية كطقوس الزواج بالمنطقة وأعراسها وحفلاتها فكثيرا ما كانت الأعياد والمناسبات والولائم والأفراح عاملا أساسيا في الاتصال والتواصل بين الأفراد، وكثيرا ما سعت الاستعدادات للأعراس وعمليات الختان والحج إلى بيت الله الحرام والسهرات الرمضانية والأعياد الدينية بطابعها وطقوسها المميزة التي تصنع أفراح المجتمع المحلي الجيجلي؛ التي تعبر عن الثقافة والانتماء العريق، وهي الثقافات الشعبية التي لها طابعها الخاص.

7- آفاق وإستراتيجية المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في الجزائر:

7-1- نظرة عامة حول مخطط التهيئة السياحية (لآفاق2025):

7-1-1- تعريف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية: تم إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، بالتعاون مع اللجنة الفرنسيةMATET سنة2007 من طرف وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة، التي قامت بكتابة تقرير الخبرة حول النقاط والمحاور المرجعية لهذا المخطط الذي هو جزء من المخطط الوطني للتهيئة SDAT2025 يشكل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية والإقليمية الإطار الاستراتيجي المرجعي للسياسة السياحية في الجزائر، إذ يعلن نظرتها للتنمية السياحية الوطنية في مختلف الآفاق على المدى القصير(2009)، المدى المتوسط(2015)، والمدى الطويل(2025)(عوينان عبد القادر، باشي أحمد، 2012، ص135) في إطار التنمية المستدامة ويحدد الأدوات الكفيلة بتنفيذها وشروط تحقيقها كما يبرز الكيفية التي تعتزم الدولة من خلالها ضمان التوازن الثلاثي المتمثل في: (العدالة الاجتماعية، الفعالية الاقتصادية، الدعم الايكولوجي في إطار التنمية المستدامة على مستوى كامل التراب الوطني بالنسبة للعشرين سنة المقبلة. (وزارة تهيئة الإقليم البيئة والسياحة،الكتاب01، 2008، ص04)

كما أنه يمثل الوثيقة التي تعلن الدولة من خلالها لجميع الفاعلين والقطاعات، وجميع المناطق عن مشروعها السياحي الإقليمي لآفاق 2025، فهو أداة تترجم إرادة الدولة في تثمين القدرات الطبيعية، الثقافية والتاريخية للبلاد ووضعها في خدمة السياحة في الجزائر، لتحقيق القفزة المطلوبة وجعل السياحة أولوية وطنية للدولة. (وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة الكتاب01، 2008، ص05) وتسعى الاستراتيجية السياحية الجديدة من خلال هذا المخطط إلى تحقيق نقاط مهمة تتمثل في:

- تحسين التوازنات الكلية: التشغيل، النمو، الميزان التجاري والمالي والاستثمار.
- توسيع الآثار المترتبة عن هذه السياسة إلى قطاعات أخرى (الصناعة التقليدية، النقل الخدمات، الصناعة، الشغل...).
- المساهمة في المبادلات والانفتاح على الصعيدين الوطني والدولي.
- التوفيق بين النهوض بالقطاع السياحي والحفاظ على البيئة.
- تثمين التراث التاريخي والثقافي(كون هذه العناصر تشكل أهم عنصر في إستراتيجيات الجذب السياحي، يجب احترام التنوع الثقافي، وحماية التراث والمساهمة في التنمية المحلية).

كما أنها تسعى إلى إعادة تنظيم هياكل الإدارة، والمصالح المشرفة على التنظيم السياحي بصورة تسمح لها بالتكفل الناجح بمهامها في إطار استراتيجية وطنية، تعتمد على إشراك جميع الفاعلين في المجال، حيث تهدف إلى مايلي:

- السهر على سير توجيهات المخطط الوطني للتهيئة السياحية ومتابعته تطبيقها خلال جميع المراحل.
- تحديث المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية كل خمس سنوات، ومتابعة مدى تلاؤمه مع قدرات البلاد والسوق الدولية.
- تحديد الأهداف لكل متعامل في الأقطاب السياحية المقترحة.
- تكييف المخطط مع جميع المتعاملين في السياحة (مديريات، دواوين، ووكالات...وغيرها). (وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة الكتاب01، 2008، ص06)

7-1-2- الإدارة السياحية الجديدة: تسعى كل السياسات السياحية الجديدة في الجزائر إلى تنمية السياحة وترقيتها، حيث تسعى هذه الإدارة الجديدة إلى تشجيع وإقامة تفاعل بناء بين الفاعلين الرئيسين الثلاث للتنمية السياحية في البلاد: (وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة الكتاب04، 2008، ص06)

- تتولى الدولة الجزائرية تصميم السياسة والخطة السياحية على المستوى الوطني، فيحين تقوم الجماعات المحلية بتنفيذ هذه الخطط والبرامج على المستوى الجهوي والمحلي، كما تبقى الدولة المحرك الأساسي للتنمية السياحية بموجب المساعي الهادفة إلى إنشاء بيئة سياحية وقانونية مواتية وملاءمة لهذه الخطط والبرامج التنموية الخاصة بالقطاع السياحي، من أجل تطوير وترقية النوعية والحركة التجارية السياحية لقبلة الوجهة الجزائرية الجديدة.

- المجتمع الذي يسهل عملية التفاعل السياسي والاجتماعي، حيث أن هذا الأخير هو الذي يساعد على تحفيز هؤلاء الأفراد على المشاركة الفعلية والإيجابية في الأنشطة والبرامج السياحية المبنية على أسس ثقافية مكتسبة من الحضارة الأصيلة للمجتمع الجزائري. (وزارة تهيئة الإقليم البيئة والسياحة الكتاب 04، 2008، ص 06-08)
- الفاعلون الاقتصاديون الحاملون للموارد والثروات والوظائف.

وعليه فإن الإدارة السياحية الجديدة تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والتي من بينها المساهمة في مساعدة وإيجاد الجو الملائم لتفعيل الحركة السياحية في الجزائر،بالإضافة إلى السهر على تنفيذ وإنجاز المشاريع السياحية الملائمة والمستدامة.

غير أن إدارة المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية تهدف إلى تحقيق العمل الإداري من خلال السهر على متابعة تنفيذ المخطط التوجيهي(متابعة المشاريع، تقييم المشاريع...)، بالإضافة إلى السهر والعمل على انسجام وتكامل المشاريع فيما بينها وبين الأهداف المخطط لها وما مدى ملاءمتها مع السوق السياحية للبلاد، غير أنه يجب أيضا إعادة تكييف المخطط التوجيهي من طرف المتعاملين في السياحة كالمدراء السياحيين والدواوين...إلخ.

7-1-3- مراحل تنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية: تعاني الجزائر من غياب الصورة للوجهة السياحية والاستثمار في هذا المجال على حد السواء، لذا وجب عليها كدولة وحكومة بفضل إمكانياتها ومقوماتها التي تمتلكها أن تضع خطط وبرامج قوية وفعالة متكاملة من أجل تحسين صورتها والنهوض بهذا القطاع إلى أرقى القطاعات وحتى تتمكن من تثبيت هذه الصورة والوصول إلى الغاية المبتغاة كوجهة سياحية مميزة، يجب عليها أن تعزز الجاذبية السياحية للوجهة الجزائرية وهذا لا يتحقق إلا وفق تنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق2025 هذا المخطط الذي يمر تنفيذه عبر مراحل وفق خارطة طريق تحدد الإطار التنظيمي للأجهزة والإجراءات التنظيمية وكذا الجدول الزمني لمختلف المراحل وهي: (لحسن عبد القادر 2012، ص 181)

- **المرحلة الأولى: وضع هيكل القيادة:** حيث تعتبر هذه المرحلة بمثابة الخطوة الأولى في المسار لمراحل تنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، حيث يتوجب على مدراء الهيئات مدراء القطاعات، ورؤساء المهام والمكلفين بالمهام بتنظيم لقاءات لأجل: (وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة الكتاب 04، 2008، ص 32)

- تقديم المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية وشرح أهدافه ومحتواه.
- تنظيم المستفيدين من المتعاملين في السياحة (الجلسات الجهوية والوطنية لتنمية السياحة).
- توضيح أدوار الفاعلين في السياحة، وتحديد البرنامج التقديري لإنجاز المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية.
- تحديد طريقة سير التهيئة، وتخطيط اجتماعات العمل.

- **المرحلة الثانية: تنظيم ورشات العمل لكل مشروع:** في هذه المرحلة يتم فيها تنظيم ورشات للعمل في جمع كل أعضاء الخلية للإنجاز المشروع المحدد، بالإضافة إلى تحديد الطريقة العملية الملائمة والمناسبة

لتسيير وتنظيم هذه الورشات الخاصة بكل مشروع سياحي في المنطقة المراد إقامة عليها هذا النوع من المشاريع معالجة مختلف الإشكاليات(الفروع العقارية، الهياكل المالية، القطاعات التي لها العلاقة بكل مشروع) كما أنه في هذه المرحلة يتم التطرق إلى مختلف الموضوعات ذات الصلة بهذه المشاريع كعلى سبيل المثال: عند التخطيط لإنجاز مشروع منتجع سياحي أو قرية سياحية فإنه يجب التطرق موضوع الإيواء، الإطعام، التجهيزات السياحية والترفيهية، المقاربات العمرانية الاعتبارات الخاصة بالتنمية السياحية المستدامة، التي يجب السهر والعمل على تكييف وتكامل المشاريع وفقها.

كما يتوجب على كل الورشات أن تسمح بتحديد مخطط العمل وأولويات التدخل وكذا الحصة العمومية في الميزانية التقديرية(طرق الدخول، الإضاءة العمومية) لإنجاز المشروع. (وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة الكتاب 04، 2008، ص32)

- **المرحلة الثالثة: تعريف الاستراتيجية وفقا لكل قطب سياحي:** بناءا على ما تم تحديده في المرحلة الثانية يقوم كل مكلف بمهمة محلية بتحديد مراحل تنفيذ المخطط على مستوى قطبه، وهكذا سيبرز أولوية التدخل كما حددتها مختلف الورشات لكن فقط التي تخص القطب السياحي الذي سيتولى التكفل به، بالإضافة إلى تحديد مختلف الدراسات الضرورية لإنجاز الأقطاب (دراسة السوق، دراسة قابلية الإنجاز، دراسة التهيئة السياحية)، والتي سيقوم على ضوئها المكلفون بالأقطاب برسم مخطط العمل وإعداد رزنامة تقديرية، بالتشاور مع رؤساء المهام.
- **المرحلة الرابعة: إطلاق مرحلة ما قبل التشغيل للمخطط وانطلاق أول الورشات والمفاوضات:** حيث يتم في هذه المرحلة اجتماع مع ممثلي القطاعات الأخرى الفاعلين المحليين المعنيين بالمشروع، وممثلي مختلف الفروع الأخرى، من أجل الشروع في الدراسات ومتابعتها، كما يتم وضع المرصد وأداة المتابعة وتقييم من طرف الأقطاب السبعة السياحية المحددة في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية والبحث عن المستثمرين في المجال السياحي، وتنظيم الفروع المهنيين الاجتماعيين هذا من جهة، ومن جهة أخرى اطلاق الورشات الأولى؛ التي تتمثل في المشاريع ذات الأولوية، إضافة إلى تلك التي تتعلق بإعادة تأهيل المشاريع السياحية الموجود أصلا والتي لا ترتبط بأي قيود (كالعقار على سبيل المثال)حيث يتعين على رؤساء المهام بمجرد انطلاق الورشات الأولى الشروع في المفاوضات الضرورية لتنفيذ المشاريع الأخرى للمخطط التوجيهي(إشراك القطاعات الأخرى، اقتناء العقارات، والبحث عن التمويل والتعرف على كافة الشركاء المحتملين). (وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة الكتاب 04، 2008 ص 32-34)
- **المرحلة الخامسة: وضع استراتيجية للترقية والاتصال وإطلاق مخطط نوعية السياحة:** حيث يتم توجه الإعلام السياحي أولا إلى المهنيين والحرفين (وكالات السفر المتعاملين السياحين) من أجل استعادة الثقة وتجديد الصورة السياحية في الجزائر وإعطاء ضمانات فعلية بتنمية سياحية ذات نوعية على أرض الواقع، بحيث يجب أن تكون هذه الاستراتيجية المخطط لها على مراحل متتالية لتحديد الأسواق والأهداف المستهدفة حسب هاته المواقع السياحية المراد تنميتها وإعطائها الصورة السياحية المتميزة، ويتم ذلك عن

طريق تحديد وسائل الاتصال الفعالة. ومن ناحية أخرى يتم تجسيد المخططات ذات النوعية السياحة بمعرفة المؤسسات الفندقية (فنادق، مخيمات،إقامات) أصحاب المطاعم، الدواوين السياحية المحلية، وكالات السياحة السفر والناقلين، والعمل على تصنيفها.

وتشمل العملية مخططات نوعية للسياحة على20%من الحظيرة الفندقية (200 وحدة مصنفة أو يعاد تصنيفها من أجل تحديثها وعصرنتها، خلق تصنيف قانوني، والبدء في مخطط التكوين). (وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة الكتاب 04 2008، ص 34-36)

- **المرحلة السادسة: تنفيذ المخطط التوجيهي للسياحة (SDAT 2025):** بعد المراحل التي تطرقنا لها تأتي هذه المرحلة والتي يجب على المناطق التي شرع فيها إنجاز المشاريع المدعومة بمختلف الإجراءات المرافقة بالارتكاز على مخططات العمل المحدد في المرحلتين الثانية والثالثة.

كما يتعين على هيئة القيادة عقد اجتماع كل ستة أشهر للوقوف على درجة تقدم إنجاز المشاريع لإحصاء الإختلالات وإعادة ضبط طريقة العمل الضرورية. (وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة الكتاب 04، 2008، ص 35)

7-1-4- الأهداف الاستراتيجية للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية: تتعلق الهداف الاستراتيجية للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية بتحديد خطة الأعمال للمخطط، هذا الأخير الذي يرمي إلى ضمان الانطلاقة السريعة والفعلية للسياحة الجزائرية حيث يركز هذا المخطط على مخطط الأعمال للأهداف العامة والمادية:

أ – الأهداف العامة: حيث تتمثل الأهداف العامة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في الأهداف التالية: (لحسن عبد القادر، المرجع السابق، ص179-180)

- توسيع الآثار المترتبة عن هذه السياسة إلى قطاعات أخرى(مثل الصناعة التقليدية،النقل،الخدمات،الصناعة، التشغيل).
- تحسين التوازنات الكلية: التشغيل، النمو، الميزان التجاري والمالي، والاستثمار.
- التوفيق بين الترقية السياحية والبيئية.
- تثمين التراث الثقافي، التاريخي والشعائري، كون هذه العناصر تمثل عوامل جذب هامة، فان استراتيجيات السياحة المتواصلة، واحترام التنوع الثقافي وحماية ال تراث والمساهمة في التنمية المحلية.(عامر عيساني، 2010، ص128)

ب- الأهداف المالية:

- تستوجب الأهداف التي يسعى المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية تحقيقها في مرحلته الأولى، استثمارات عمومية وخاصة تقدر بـ:2.5 مليار دولار أمريكي.
- يقدر الاستثمار الإجمالي(العمومي والخاص، المادي والغير المادي)اللازم لخلق أماكن للاستقبال بطاقة استيعاب كبرى جديدة بـ:60000 دولار أمريكي، حيث أن 55000 دولار أمريكي منها عبارة عن استثمارات

مادية، أما الاستثمارات الغير المادية فتمثل5000 دولار أمريكي، وعليه فإن المبلغ الإجمالي لإنجاز الـ:40000 سرير على مستوى الأقطاب السياحية ذات الامتياز يستوجب استثمارات إجمالية قدرها 2.5 مليار دولار أمريكي إلى غاية 2015، بمعدل 350 مليون دولار لكل سنة. (عامر عيساني 2010، ص129)

– ومع الأخذ بالمعدل الاعتيادي لنسبة الاستثمارات العمومية من إجمالي الاستثمارات في قطاع السياحة والذي يقدر بـ: 15 % (مادية والغير مادية)، فإن السلطات العمومية يتوجب عليها إنفاق ما قيمته 75 مليون دولار خلال الفترة الممتدة بين 2008-2015 من أجل تطوير أقطاب الامتياز السياحي السبعة، وهو ما يمثل مبلغ 54 مليون دولار أمريكي سنويا حيث يوضح الجدول(01)الأهداف التي يسعى المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية تحقيقها، من خلال مضاعفة القدرات السياحية الجزائرية في الفترة الممتدة بين2007و2015. (وزارة تهيئة الإقليم البيئة والسياحة الكتاب 02، 2008، ص 17)

الجدول رقم(01): عرض بالأرقام لخطة الأعمال لآفاق.2015

السنة	2007	2015
عدد السياح (بالمليون)	1.7	2.5
عدد الأسرة	84.615(تتطلب التهيئة)	75.000 (عالية الجودة)
نسبة المساهمة في الناتج المحلي الخام (PIB)	% 1.7	% 3
الإيرادات (مليون دولار أمريكي)	250	1500 إلى 2000
مناصب الشغل(المباشرة والغير مباشرة)	200.000	400.000
تكوين مقاعد بيداغوجية	51.200	91.600

المصدر: وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة: المخطط الاستراتيجي الحركيات الخمسة وبرامج الأعمال السياحية ذات الأولوية.

ج – المشاريع ذات الأولوية: حدد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية مشاريع ذات أولوية منها الجاري إنجازه ومنها ما هو محل دراسة تتمثل في:

- فنادق تابعة للسلاسل العالمية المشهورة، يصل عدد الأسرة بها إلى 29386 سرير من مختلف الأصناف.(سهام بجاوي، 2010 ص183) وإنجاز 20 قرية سياحية للامتياز، بالإضافة إلى تخصيص عدة أرضيات للتوسع السياحي من أجل تلبية الطلب الوطني والعالمي.(عامر عيساني، المرجع السابق، ص131)
- حدائق التسلية، والحظائر البيئية والسياحية، إضافة إلى مراكز العلاج، الصحة والرفاهية.

- إطلاق 80 مشروع سياحي في الاقطاب السياحية للامتياز ستوفر5986سرير، بالإضافة إلى خلق 8000 منصب شغل،(وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة الكتاب 02، 2008، ص 19) مقسمة وفق ما هو موضح في الجدول رقم (02).

الجدول (02) توزيع المشاريع السياحية في الأقطاب السياحية للامتياز.

الأقطاب السياحية للامتياز	عدد المشاريع
الشمال - شرق	23
الشمال – وسط	32
الشمال – غرب	18
الجنوب – شرق	04
الجنوب – غرب	02
الجنوب الكبير "الأهقار"	01
المجموع	80

المصدر: وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة: المخطط الاستراتيجي

الحركيات الخمسة وبرامج الأعمال السياحية ذات الأولوية:

إن أغلب المشاريع التي تم توزيعها وجهت إلى منطقة شمال وسط بـ: 32مشروع، وهذا لا يتماشى ومبادئ إستراتيجية التخطيط السياحي إذ تمثل وجه من أوجه اللاعدالة في توزيع المشاريع؛ مما يؤدي في المستقبل إلى بقاء الجهات الأخرى متأخرة.

2-7– ديناميكيات المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية: يقوم الجديد المفهوم للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية على خمس ديناميكيات، حيث تهدف الديناميكيات إلى تعزيز وتثمين الوجهة السياحية في البلاد؛ من أجل إنعاش السياحة في الجزائر ودعم عودتها إلى الساحة الدولية ومضاعفة جاذبيتها وقدرتها التنافسية، بالإضافة إلى تحسين تموقعها بإنشاء وإنجاز الأقطاب السياحية للامتياز وتنظيمها في شكل قرى سياحية هذه الأخيرة التي الهدف منها إبراز أصالة وجمال المواقع والمناطق الطبيعة والمتوسطية في الجزائر.(سهام بجاوي، المرجع السابق ص172) وفيمايلي عرض الديناميكيات الخمسة التي جاء بها المخطط التوجيهي للسياحة:

2-7–1– مخطط وجهة الجزائر: تعاني الجزائر من بعض المظاهر السلبية كعلى سبيل المثال الفوضى، ضعف الجهاز الأمني(خصوصا الأمن السياحي) وغيرها من المظاهر الأخرى، وهذا نظرا لغياب الصورة الواضحة للوجهة السياحية الجزائرية وعليه فقد وجب على الدولة الجزائرية الاعتماد على المميزات والخصائص(كالإمكانيات الطبيعية والتاريخية الحضارية، الثقافية الاجتماعية، المناخية...)التي تؤهلها لإنعاش هذا القطاع وتعزيز وتحسين وجهة السياحة للبلاد ولهذا يتعين على الجزائر العمل على تطوير وتنمية هذا القطاع وهذا ما تجسد في مخطط وجهة الجزائر؛ الذي يهدف إلى: (عوينان عبد القادر، المرجع السابق ص310-311)

- بناء صورة جديدة، وتعزيز سمعة وجهة الجزائر، بالإضافة إلى إبراز الصفات الأساسية لوجهة الجزائر.

- تنظيم حملات إعلام واتصال فعالة، وصياغة تحليل خاص للعرض السياحي المتاح حاليا في الجزائر، والمنافسة.

- تحديد وإيجاد ثنائيات "منتجات، ابتكارات الوجهة "(أي التميز عن المحيط المجاور)، وأفضل إستراتيجية إستهداف جذب المزيد من السياح، وتدعم تزايد التدفقات السياحية.

7-2-2– مخطط الأقطاب السياحية للامتياز : تعتبر الأقطاب السياحية للامتياز عبارة عن تركيبة من القرى السياحية في منطقة جغرافية معينة، مزودة بتجهيزات الإقامة، التسلية النشطة السياحي والدارات السياحية في تعاون مع مشروع التنمية الإقليمية، حيث يستجيب لطلب السوق ويتمتع بالاستقلالية الكافية ليكون ذلك الإشعاع على المستوى الوطني والدولي. (وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة الكتاب 02 2008، ص 38) فالقطب السياحي هو تركيبة من القرى السياحية للامتياز في رقعة جغرافية معينة مزودة بتجهيزات الإقامة كالتسلية الأنشطة والدورات السياحية، في تعاون مع مشروع التنمية المحلية ويستجيب لطلب السوق ويتمتع بالاستقلالية، متعدد الأبعاد، يدمج المنطق الاجتماعي، الثقافي، الإقليمي، والتجاري(الأخذ بعين الاعتبار التوقعات والمتطلبات السوق)، كما يمكن لرقعته الجغرافية أن تدمج منطقة أو عدة مناطق للتوسع السياحي(zet). وتحوز الجزائر حاليا على205منطقة توسع سياحي، صنفت وفقا لثلاث قرارات تنفيذية مختلفة، مقسمة كمايلي:

- 174منطقة توسع سياحي وفقا للقرار 232/28 المؤرخ في:1988/11/05، حيث (02) منها ألغي تصنيفها وفقا للقرار التنفيذي 398/04 المؤرخ في:2004/12/06م).

- منطقتين للتوسع السياحي صنفتا وفقا للقرار 226/09 المؤرخ في:2009/06/29. حسب القانون رقم:01/03 المؤرخ في2003/02/17 للتنمية السياحية المستدامة في مناطق التوسع السياحي هي:" كل منطقة أو امتداد من الإقليم يتميز بصفات أو بخصوصيات طبيعية، ثقافية، بشرية وإبداعية مناسبة للسياحة ومؤهلة للإقامة أو تنمية منشآت سياحية ويمكن استغلالها في تنمية نمط واحد أو أكثر من السياحة ذات مردودية ".31 منطقة توسع سياحي، وفقا للقرار 131/10المؤرخ في:2010/04/29. وتمتد المناطق السابقة على مساحة 5313263 هكتار، وهي موزعة على كامل التراب الوطني،155منها: شاطئية 30منطقة صحراوية،11 منطقة مناخية، 09 أخرى حموية. ويهدف المخطط إلى التعريف بكل قطب من خلال موضوع رئيسي ومسطر يحدد هويته ويمنحه صورته وعلامته المميزة فكل منها يتميز بخصائص معينة، ومركبات تستدعي وضعها في تكامل ووفقا لقدراتها، بحيث تستجيب لتوقعات مختلف أنواع الزبائن من خلال توفير منتجات سياحية متعددة ومتنوعة يسمح ذلك لبروز تنوع سياحي على كافة الإقليم السياحي وعليه فإن الأقطاب السبعة للامتياز تهدف إلى الرفع من سهولة الوصول والانتشار السياحي في كافة التراب الوطني، كما يحقق الأهداف الآتية: (عوينان عبد القادر، المرجع السابق، ص304)

- تسهيل التنافسية الجاذبية، استمرارية الأقاليم، والتنمية المتوازنة.

- تطوير سياحة شاطئية، سياحة المدن والأعمال، السياحة الصحراوية، سياحة علاجية وصحية وترفيهية، سياحة الثقافية وتعبدية، سياحة الطبقات الخاصة وفقا لميزات كل قطب سياحي.
- السماح بالربط جيد لمختلف المركبات السياحية، وبتكامل الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية في مختلف الأقطاب.
- ضمان امتياز صورة وعلامة الوجهة الجزائرية الجديدة، وإشراك السكان المحليين في عمليات التهيئة.

7-2-3– مخطط النوعية السياحية: أصبحت النوعية اليوم مطلبا ضروريا في الدولة السياحية الكبيرة، ولذا فإن مخطط النوعية السياحية يرمي إلى تطوير نوعية العرض السياحي الوطني فهو يرتكز على التكوين والتعليم، كما يدمج تكنولوجيات الإعلام والاتصال تماشيا مع تطور المنتجات السياحية في العالم، وعليه فإن هذه الحركية تهدف إلى: (عوينان عبد القادر، المرجع نفسه ص304)

- الشروع في مخطط للنوعية السياحية مع الطموح لإقامة علامة تجارية فريدة من نوعها "النوعية السياحية"، ما يمثل حصيلة النهج النوعي.
- السعي الجاد إلى تحسين النوعية والعرض السياحي وتشجيع ترويجه في الجزائر وخارجها.
- بعث ديناميكية لإعادة تأهيل وترويج الوجهة السياحية الجزائرية:

ويترتب عن الممارسة الجيدة لمخطط النوعية السياحية، من خلال المثالية والمهنية المطلوبتين، أن يكون له دور في:

- تحسين النوعية وتنمية وضوح العرض السياحي.
- منح رؤية جديدة للمهنيين، وحث المتعاملين في القطاع السياحي على العمل ضمن إطار وبإجراءات النوعية.
- نشر صورة الجزائر وترويجها كوجهة ذات نوعية، والحيازة على موقع ممتاز بين الوجهات السياحية العالمية.

يعتمد مخطط النوعية السياحية على المؤسسات الشريكة، حيث يتعلق تنفيذ المرحلة الأولى منه بأربع شركاء هم:

- الحصة الكبرى من الحظيرة الفندقية (200 فندق مصنف أو يعاد تصنيفه).
-الإطعام الفاخر.
- وكالات السياحة والسفر، والفرق السياحية المحلية.

7-2-4– مخطط الشراكة العمومية – الخاصة: يعتبر المنتج السياحي بحد ذاته محصلة لتداخل العديد من العوامل في القطاعين العام والخاص كالنقل، الاستقبال مصارف، ...وغيرها ما يجعل الحديث عن تحقيق تنمية دائمة للسياحة بعيدا عن شراكة بين القطاع العمومي والخاص بالأمر المستحيل، وهي العملية التي تبدأ بعمل وتحرك القطاعين العام والخاص على حد سواء في إطار دورهما ضمن المخطط التنمية السياحية للاستجابة بفاعلية للطلب السياحي من خلال منتجات نوعية ذات تنافسية العالية، عن طريق تقسيم الموارد الأخطار، والأرباح. (عوينان عبد القادر، المرجع السابق، ص306)يسعى مخطط الشراكة العمومية–الخاصة إلى وصل الشبكة السياحية وجعلها منسجمة من خلال استراتيجية التجميع بربط

الشركاء ومختلف الفاعلين العاملين في شبكة الإنتاج وتوزيع المنتوج السياحي كأصحاب الفنادق، الوكالات السياحية البنوك، المرشدين السياحيين ...إلخ. وإذا كان للدولة الدور الأكبر والضروري في مجال السياحي، خاصة من خلال جهودها في تهيئة الإقليم، وحماية الموارد السياحية، وبناء منشآت القاعدية المسهلة للنشاط السياحي كالمطارات والطرق وغيرها، إضافة إلى السهر على بسط وخلق النظام العام والأمن، فإن القطاع الخاص يضمن أساسيات الاستثمارات والاستغلال السياحي، يثمن ويسوق الأملاك والخدمات التي تضعها الدولة تحت تصرفه. وبما أن السياحة تندرج ضمن المقاربة التواصلية بين القطاعات والشراكة العمومية– الخاصة بغية جعل وجهة الجزائر أكثر جاذبية وتنافسية، وبلوغ مستوى النضج السياحي الذي يرقي بالدولة إلى مصاف البلدان السياحية الكبرى يجب العمل على إشراك كافة القطاعات والمؤسسات في عملية التنمية السياحية(القطاعات الاقتصادية، الدولة، القطاع الخاص) من أجل تحقيق الأهداف التالية: (عوينان عبد القادر، المرجع السابق، ص307)

- تحسين الخدمات القاعدية في المواقع السياحية، النظافة، المياه، الطاقة، التكنولوجيا، الإعلام والاتصال...إلخ.
- تسهيل الوصول إلى المواقع السياحية والقرى السياحية للامتياز، وتحسين النوعية بالتكوين المستمر.
- توفير الأمن السياحي، وصيانة الثورة الطبيعية والبيئية، واحترام الطاقة الاستيعابية للمقاصد السياحية.

7-2–5– مخطط تمويل السياحة: أخذا بعين الاعتبار خصوصية قطاع السياحية لكونها صناعة ثقيلة تتطلب استثمارات ضخمة من جهة وكونها ذات عوائد استثمارية بطيئة من جهة أخرى فإن المخطط التوجيهي لتهيئة السياحة جاء بالحركية الحاسمة لمعالجة هذه المعادلة الصعبة من خلال دعم ومرافقة الشريك المرقي (المستثمر)، أو المطور من خلال التمويل.(وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة الكتاب 02، 2008، ص 38-39) ووفق مخطط التهيئة السياحية، فإن احتياجات المقاولين العموميين والخواص(بغض النظر عن مراحل تقدم مشاريعهم) تتمثل بالأساس في خمسة مطالب أساسية هي: (وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة الكتاب 02، 2008، ص 40)

- دراسة جادة وعميقة للمخاطر، خاصة ممكنة الحدوث، وتمويل مخطط النوعية لأشغال إعادة التأهيل، والتوسع، واقتناء عتاد الاستغلال، بالإضافة إلى ضرورة التكوين وفق المناهج والتقنيات الحديثة.
- تمويل التزويد بتكنولوجيا الإعلام والاتصال، وسائل الاتصال، التسويق والترقية والتي تعتبر أدوات مكلفة.
- ضرورة جذب وتكوين عمال نوعيين.

وعليه فإن مخطط التمويل وفقا للخطة العامة للتهيئة السياحية في الجزائر، يهدف إلى:

- حماية ومرافقة المؤسسات السياحية الصغيرة والمتوسطة، والسهر على تجنيب المشاريع السياحية التوقف والذوبان.

-جذب وحماية كبار المستثمرين الوطنيين والأجانب، وتشجيع الاستثمار في القطاع السياحي باللجوء إلى حوافز الضريبية والمالية، وتسهيل وتكييف التمويل البنكي للنشاطات السياحية خاصة الاستثمار في إطار بنك الاستثمار السياحي (مشروع قيد الدراسة على مستوى الحكومة).

ويسعى إلى تحقيق الأهداف السابقة الذكر من خلال: (وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة الكتاب 02، 2008، ص41)

- مرافقة المستثمرين المرقيين وأصحاب المشاريع ومساعدتهم في اتخاذ القرار، تقدير المخاطر وتمويل عتاد الاستغلال.
- تخفيف إجراءات منح القروض البنكية، ومنح الحسم، وتمديد مدة القروض.
- دعم ومرافقة المؤسسات المعدة للاحتياجات المؤسسات وأصحاب المشاريع.

7-2-6– خطة التسويق واجهة الجزائر السياحية: تهدف الجهود التسويقية التي جاء بها مخطط التهيئة السياحية إلى تعزيز صورة الجزائر كمركز سياحي، من خلال زيادة الوعي وإبراز صورة شاملة وجذابة للمناطق والمنتجات السياحية في الجزائر عبر كافة الأسواق السياحية المحلية والدولية، التي تكون بالضرورة من خلال تنفيذ استراتيجية تسويقية محكمة تعتمد على الترويج والاتصال. (عوينان عبد القادر، المرجع السابق، ص307)

7-3- صياغة الاستراتيجية التسويقية ومبادئها:

إن عملية ترقية الصورة الجزائرية لتكون وجهة سياحية كاملة لا بد أن يعتمد بالضرورة على بناء إستراتيجية تسويقية فعالة وهادفة، تتماشى والسياسة السياحية الجديدة المعتمدة في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025م، و يتم هذا من خلال ثلاث عناصر أساسية هي:

أولا- صياغة إستراتيجية تسويقية: هذه الاستراتيجية التي تستند إلى:

- دراسة السوق من خلال العرض والطلب، وتحديد الأسواق المستهدفة ذات الأولوية.
- تحديد أهداف التسويق في شتى الأسواق، وتحديد الثنائيات المنتجات الأسواق.
- تعريف الاستراتيجيات التجارية في مختلف الأسواق .

ثانيا- تنفيذ الخطة التسويقية: تعتمد هذه الخطة على مايلي:

- تعريف وتحديد الأولويات المستهدفة بالخطة التسويقية "اتصال وترويج".
- تطوير أدوات الاتصال وترويج والوسائل اللازمة للتنفيذ، وبناء صورة جديدة، وتوسيع شهرة الجزائر كوجهة.

ثالثا- إنشاء نظام مستدام لرصد و مراقبة السياحة، ومركز حقيقي للموارد والأسواق السياحية: لضمان نجاح وفعالية الخطط التسويقية التي يعتمدها النهج الجديد لترقية وجهة الجزائر، يجب أن تراعي هذه الجهود سبعة مبادئ أساسية هي:

- **ثقافية وذهنية:** اختيار وضعية هجومية مستمرة، غزو مستمر للأسواق لعدة سنوات والتواجد في واجهة الأسواق من أجل الاتصال والبيع.

- **الإلزام**: تنشيط وتنسيق متناسب ودائم لمخطط التسويق، وحشد وسائل الاتصال الحديثة المتطلبات المالية والبشرية والتقنية لإضفاء الطابع المهني والنوعية.

- **الأدوات**: استعمال الإعلام الذي يعتمد على صورة: (الأفلام، الأقراص، صفحات الإنترنيت شاشات فيديو، فضاءات سمعية بصرية).

- **فضاءات الإتصال:** تبني موقف رقابة ورصد إستراتيجي من خلال جناح بكل قطب إمتياز، يوفر خمس وظائف (الاستقبال،الإعلام، فضاءات المحلات، المعارض، فضاءات الصور)على المستوى الوطني،أما على مستوى الدولي فبإستخدام"دار الجزائر" كفضاء لرصد الأسواق الدولية.

- **النهج**: شراكة فعالة على المستوى المحلي والدولي، وضرورة امتلاك مرجع مشترك للتجانس والتنسيق والتعاون، لتوحيد العمل مع كافة الهيئات: الديوان الوطني الجزائري.

- **المتابعة** :جعل الرصد أداة قيادية ومعيارا للقياس، فالمقارنة، التوقع، ثم الرد.

7-3-1– أهداف الاستراتيجية التسويقية الجديدة: تهدف الجهود التسويقية للوجهة السياحية الجزائرية من خلال ما سبق ذكره إلى:

أولا- تطوير قدرة إسهام السياحة في الاقتصاد الوطني من خلال:

- رفع القدرة التنافسية والأداء، والعدالة والإنصاف الاجتماعي.
- الارتقاء بالهوية والتراث الوطنيين، وخلق الشراكة المحلية والدولية.

ثانيا- جعل وجهة الجزائر منارة في الفضاء المغاربي والمتوسطي:

- تحريك السمات التنافسية للجزائر: كالصحراء، التراث، والمواقع الجذابة ...إلخ.
- تنشيط الجاذبية العامة للبلد كوجهة سياحية، واستعادة الثقة الغائبة لدى الجمهور.
- خلق صورة إيجابية ذات قيمة حول الجزائر لجميع العملاء الخارجيين منهم والمحليين.

ثالثا- التموقع والاختصاص في قنوات وأسواق محددة:

- العمل في اختصاصات محددة، والتكييف الجيد للعرض مع الطلب المتاح.
- تقسيم فئات العملاء المستهدفين من خلال معرفة قطاعات السوق، وتحليل تطور دوافع المستهلكين (وفقا لتوقعاتهم وإمكانيات البلاد السياحية)، وتشجيع ظهور الأقطاب السياحية للتميز.

7-3-2– الأسواق السياحية المستهدفة من قبل الاستراتيجية التسويقية: بناءا على دراسة السوق السياحي وتحليل الإحصائيات المتعلقة بعدد السياح الوافدين إلى الجزائر من مختلف المناطق فإن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية من خلال هذه الاستراتيجية يركز على خدمة ثلاث أسواق سياحية، تشمل خمسة فئات من السياح:

أولا- السوق الداخلية: يحتوي على كل الجزائريين المقيمين داخل الوطن والمقيمين خارجه.

ثانيا- الأسواق ذات الأولوية: تمثل الأسواق التقليدية القريبة كـ: فرنسا، إسبانيا، إيطاليا وألمانيا.

إضافة إلى الأسواق الواعدة المتمثلة في دول كبريطانيا وألمانيا.

ثالثا- الأسواق البعيدة: الصين، اليابان، روسيا، كندا، الولايات المتحدة الأمريكية ودول الخليج.

7-3-3– المنتجات السياحية الواجب ترقيتها: زيادة على الأخذ بعين الاعتبار المؤهلات سياحية للجزائر، فإن دوافع السياحة لدى المواطنين الجزائريين تميل إلى نفس دوافع الأجانب، وهو ما يتطلب العمل على ترقية مجموعة من المنتجات السياحية بغية تنويع العرض السياحي الوطني وكذا زبائن الوجهة الجزائرية لضمان قوة النشاط السياحي وعدم هشاشته، مع ضرورة تعزيز فاعليته ومرونته لمواجهة التغيرات المفاجئة التي تعرفها الأسواق السياحية العالمية، تتمثل هذه المنتجات غالبا في:

أولا- السياحة الشاطئية: تعتبر السياحة الشاطئية من أهم أنواع السياحة شيوعا في العالم وتعرف تدفقات كبيرة تؤدي إلى موارد مالية هائلة، وهذا المنتوج السياحي يمكنه أن يكون العمود الفقري للسياحة الجزائرية كونها تملك كل مقومات تنمية السياحة الشاطئية للأسباب التالية:

- توفر الجزائر على شريط ساحلي معتبر.
- التمركز السكاني للجزائريين يعرف كثافة كبيرة على مستوى الشمال المطل على الشواطئ.
- أغلب عطل الجزائريين العمال والموظفين تكون في فصل الاصطياف.
- رجوع الجالية الجزائرية إلى الوطن يكون في فصل الصيف وهو فصل البحر.
- الجزائريين الذين يسافرون إلى الدول المجاورة يتجهون بصفة كبيرة إلى الشواطئ.
- تمركز الاستثمارات السياحية بالقرب من السواحل مما يجعل طاقات الإيواء كبيرة.

لهذه الأسباب وجب أن تركز الجهود التسويقية على السياحة الشاطئية من خلال عمل ترقوي فعال وقد برمج تطوير السياحة الشاطئية في كل الأقطاب السياحية الممتازة الشمالية.

ثانيا- السياحة الصحراوية: لا يمكن الحديث عن منتج سياحي في الجزائر دون ذكر السياحة الصحراوية، والتي تشهد من حين لآخر توافد بعض السياح الأجانب في الفترة الممتدة بين شهري ديسمبر ومارس من كل سنة، لا سيما خلال أعياد نهاية السنة سيما وأنها منتج غائب في بلدانهم.

وبالرغم من غياب الهياكل القاعدية المتمثلة أساسا في الفنادق ومرافق الإيواء، إلا أن جمال وسحر المنطقة وكرم سكان المناطق الصحراوية كسر القاعدة المعمول بها عالميا باعتبار أن السياح كانوا يعتمدون على الخيم التي تنصب في قمم أعالي المرتفعات التي تسمح لهم بمشاهدة واضحة شروق وغروب الشمس، كون أن هذين المنظرين صنفا الأجمل في العالم حسب خبراء ومختصين بالمنظمة العالمية للسياحة. ولمعالجة هذا النقص والأداء الضعيف للمنتج السياحي الصحراوي في الجزائر والذي هو نادر الوجود في المنطقة تم برمجة الأقطاب السياحية لأقصى الجنوب ضمن استراتيجية فعالة لتسويق المنتج السياحي الصحراوي.

ثالثا- السياحة المعدنية :تتوفر الجزائر على عدد كبير من الحمامات المعدنية، تجعل ترقية هذا النوع من السياحة ضرورة حتمية من خلال إنشاء طاقات إيواء قريبة من تلك الحمامات فضلا على تحديث وتحسين صورة الحمامات المعدنية وعصرنتها بشكل يزيد من نشاطها و يجعلها مزار للسياح المحليين، والأجانب من كل أنحاء العالم.

رابعا- السياحة الثقافية: إن الدراسات المستقبلية التي أنجزتها المنظمة العالمية للسياحة بينت أن الميول المستقبلية للسياحة تتجه نحو السياحة الثقافية من خلال زيارة المعالم التاريخية والثقافية والتعرف على عادات وتقاليد الشعوب والحضارات القديمة كل ذلك يلزم المؤسسات السياحية الجزائرية العمل على ترقية المواقع السياحية الثقافية والتاريخية.

خامسا- سياحة الأعمال والمؤتمرات: في إطار تكوين الأقطاب السياحية خططت الحكومة الجزائرية لترقية سياحة المؤتمرات سيما بالقطب السياحي شمال–شرق وبالخصوص بولايتي عنابة وسكيكدة الساحليتين، وبالقطب السياحي الممتاز شمال–وسط، وشمال–غرب، وكلها أقطاب يمكن أن تكون محل سياحة المؤتمرات أو سياحة الأعمال وذلك بما تدره هذه السياحة من أموال طائلة عليها، إذ يعتبر هذا الصنف من أغلى أنواع السياحة بالنظر إلى الشريحة الموجهة لهم (رجال أعمال سياسيين أكاديميين...إلخ) وقصد تنميتها وجب توفير هياكل استقبال ذات نوعية وقاعات مؤتمرات وندوات متميزة. هذا النوع من السياحة يعرف نقص كبير في الجزائر تبعا للنقص في الهياكل الخاصة به ما عدا بعض المدن القليلة كالجزائر العاصمة وضواحيها.

سادسا- السياحة الرياضية: أصبحت الرياضة عنصر مؤثرا على قلوب الجماهير مما يجعلها تقوم برحلات من أجل المشاركة في التظاهرات الرياضية أو حضورها ومن ثم وجب على الدولة الجزائرية أن تبذل قصارى الجهود لبناء منشآت رياضية تمكنها من تنظيم دورات رياضية محلية وجهوية وإقليمية ودولية تعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني. وفي الأخير نقول أن تنمية الأنواع السابقة من السياحة لا يعني البتة أنه يجب على المعنيين إهمال الأنواع الأخرى كسياحة الصيد السياحة العلمية، سياحة الاستكشاف، السياحة التاريخية ...إلخ. هذا وقد برمج لكل سوق سياحي ما يناسبه من أنواع السياحة، وبالتالي ما يتناسب معه من خطط وبرامج تسويقية تمكننا من الوصول إلى التوليفة المناسبة من (منتوج–سوق)، ومنه تحديد استراتيجية ترويجية واتصالية مناسبة وتحديد أدوات الاتصال والترقية وتحديد الإمكانيات الواجب توفيرها لتحقيق الأهداف المسطرة.

8- نتائج الدراسة:

من خلال الدراسة الحالية لإستراتيجية الدولة لتفعيل وتنمية القطاع السياحي في الجزائر؛ بهدف الكشف عن واقع هذه الإستراتيجيات والخطط في ميدان الدراسة، وعليه فقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

– تركز الاستراتيجية الجديدة للتخطيط السياحي في الجزائر على رصد الإمكانيات الطبيعية السياحية وتثمينها.

تستند المشاريع والخطط السياحية على الموارد المادية المتاحة للفرد في مجتمعه، إضافة إلى الطبيعة الجغرافية وتوفر المواصلات ووسائل النقل والاتصال والبنوك والمرافق الإيوائية حيث تتفاعل كل هذه الإمكانيات في تنشيط القطاع السياحي ومن الإمكانيات المادية التي تساهم في فعالية الخطط السياحية والترويحية توفير إمكانيات البنى التحتية، المتمثلة بالدرجة الأولى في وسائل النقل بكل أنواعها، بالإضافة إلى

وسائل الاتصال والإعلام السياحي خاصة الانترنيت،ضف إلى ذلك المرافق الإيوائية للسياح، وتشمل هذه المرافق جميع المؤسسات التي تستقبل النازلين والمسافرين والمجهزة بالأثاث ومختلف المنافع الصحية:(الفنادق، المراقد، الموتيلات، بيوت الشباب، شقق الإيجار...). حيث تمثلت إستراتيجية وخطط الدولة من أجل النهوض بالتنمية السياحية في عدة مراحل. وهي:

1- **المرحلة الأولى 2010/2001:** وفي هذه المرحلة تم إدماج كافة المؤسسات والنشاطات التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة في تحديد وتنمية وترقية النشاطات السياحية لتكوين صناعة حقيقية، والتي استندت إلى عدة إجراءات أهمها:

- العمل على زيادة طاقة الإيواء، والعمل على سياسة الجذب السياحي لجلب السياح الأجانب، بالإضافة إلى فتح مناصب شغل جديدة والعمل على ترقية النشاط السياحي بغية رفع عائدات هذا القطاع.
- خلق مناطق توسع جديدة ووضع إطار سياسي يهدف إلى تنمية قطاع السياحة وذلك بوضع مخطط يحدد المناطق الواجب استغلالها ونوع المنتج السياحي لكل منطقة.
- التركيز على سياسة تكوين الموارد البشرية الخاصة بقطاع السياحة واتخاذ إجراءات واضحة وعقلانية للتهيئة العمرانية وتحسين صورة الجزائر السياحية لاستعادة مكانتها بين الدول.

وأهم ما يميز هذه المرحلة من التخطيط هو تفعيل عملية الشراكة والخوصصة وإعادة تأهيل الصناعة الفندقية، وكذا إعادة بعث الصناعات التقليدية وغيرها من الأنشطة التي من شأنها تفعيل النشاط السياحي.

2- **المرحلة الثانية:** والتي اعتمدت على تنويع العرض السياحي، ولتحقيق ذلك قصد إنعاش القطاع السياحي من خلال:

- زيادة التدفقات السياحية.
- تطوير الاستثمار السياحي من خلال زيادة طاقة الإيواء لاستقبال الوفود السياحية الداخلية أو الأجنبية، حيث تكون قيمة الاستثمارات في هذه المرحلة مقدرة بـ: 150 مليار دينار، هذا وقد بلغ إجمالي قيمة الاستثمارات من سنة 2004 إلى غاية 2013 بـ:232.5 مليار دينار، وتمثلت النشاطات المبرمجة في هذه المرحلة، حيث استندت الاستراتيجية الجديدة والمتمثلة في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية والإقليمية، هذا الأخير الذي يعتبر الإطار المرجعي للسياسة السياحية في الجزائر المنبعثة من طرف الدولة لتنمية وتفعيل قطاع السياحة إلى عدة إجراءات خاصة لدعم الاستثمار السياحي، حيث تمثلت في:

– اتمام القوانين التنظيمية المتعلقة بقوانين التنمية المستدامة وتحديد مناطق التوسع السياحي بدقة، بالإضافة إلى رصد المعالم السياحية واستغلال الشواطئ لأغراض سياحية وأهم هذه الإجراءات إعادة النظر في النصوص التنظيمية المتعلقة بالفندقة ووكالات السياحة والأسفار.

– التهيئة والتحكم في العقار السياحي، وذلك من خلال الانتهاء من دراسات تخص 19 منطقة توسع سياحي وتحديدها والإعلان عنها وانجاز المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية وإتمام إنجاز دراسات لتهيئة 100 منطقة توسع سياحي ومواقع سياحي.

وأهم ما ميز هذه العملية هو التنازل على 600 هكتار بالتراضي مع الملاك من الأراضي الموجودة داخل مناطق التوسع والمواقع السياحية من أجل تهيئتها ووضعها تحت تصرف المستثمرين وإعادة تعزيز نشاط الوكالة الوطنية للتنمية السياحية بالوسائل المادية والبشرية والمالية للقيام بمهامها. بالإضافة إلى تمويل المشاريع السياحية والتخفيض ومن نسب الفائدة لتشجيع الاستثمار وتدعيم القطاع السياحي باليد العاملة المؤهلة وذلك من خلال إجراءات دعم التكوين، وتنمية كل أنواع السياحة وتبني الاستدامة كمنهجية للتخطيط السياحي للعمل على جعل قطاع السياحة المنتج الأول للصادرات خارج نطاق قطاع المحروقات كل هذا حسب استراتيجية آفاق 2015 وهذا نظرا لزيادة مخاوف نفاذ احتياطي البترول في الجزائر.

حيث تميزت هذه المرحلة من التخطيط بإعادة تهيئة مناطق جديدة للتوسع السياحي وإنجاز مشاريع سياحية لتفعيل النشاط السياحي وتوزيع المنتج السياحي بزيادة العرض، والتركيز على إعادة تأهيل اليد العاملة المتخصصة في مجال السياحة وهو النقص الذي كان يعاني منه قطاع السياحة. وتسعى الاستراتيجية الجديدة للسياحة إلى تحقيق نقاط مهمة والتي تعتبر تجسيد فعلي لمبدأ التكامل والفعالية في التخطيط، والتي تمثل النقطة الأولى في تحقيق التوازنات الكلية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال العمل على تنشيط مجال التشغيل والنمو الاقتصادي، والميزان التجاري والمالي برفع المداخيل وزيادة الاستثمار بتحقيق مبدأ الفعالية هنا من خلال توسيع الآثار المترتبة عن هذه السياسة إلى قطاعات أخرى متنوعة كالصناعات التقليدية والنقل، الخدمات والصناعة والشغل، غير أن المميز للإستراتيجية الجديدة في التخطيط السياحي في الجزائر هو تثمين التراث التاريخي والثقافي الذي يلعب دورا كبيرا في تنوع المنتج السياحي وزيادة الجذب السياحي.

– إعادة تنظيم الهياكل والمصالح المشرفة على التنظيم السياحي بصورة تسمح لها بالتكفل الناجح من خلال إشراك جميع الفاعلين في مجال السياحة.

– السهر على سير توجيهات المخطط الوطني للتهيئة السياحية ومتابعة مراحل التنفيذ وفق خارطة طريق تحدد الإطار التنظيمي والأجهزة والإجراءات التنظيمية، وكذا الجدول الزمني المخصص لذلك مبدأ الوقت.

– تحديث المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية كل خمس(05) سنوات ليتماشى واحتياجات القطاع ومتابعة مدى تلاؤمه مع قدرات البلاد والسوق، وهو تجسيد لمبدأ المرونة في التخطيط.

– وضع إدارة سياحية جديدة لتشجيع التفاعل بين الفاعلين الرئيسين والذي يسمح بضمان تنفيذ المشاريع وفق الدراسات التقنية والاقتصادية والسهر على توزيع المهام الجديدة بين المستثمرين العموميين

والخواص والتخطيط الجيد للأعمال في الزمان والمكان المناسبين وهو تجسيد لمبدأ الدقة في التخطيط السياحي.

من خلال ما جاء في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية توزيع المشاريع السياحية في الأقطاب السياحية ذات الامتياز والملاحظ على هذا التوزيع أنه لا يتماشى ومبادئ استراتيجية التخطيط إذ تمثل وجه من وجوه اللاعدالة في توزيع المشاريع، لأن أغلبها قد سطر لمنطقة شمال وسط بـ: 32 مشروع مما يؤثر مستقبلا على باقي الجهات المعنية بالتوسع السياحي. فقد حدد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية سبعة(07) أقطاب سياحية للامتياز إضافة إلى سبعة (07) أقطاب أخرى تكميلية والتي تم اختيارها وفق معايير محددة، ونظرا لوجود عقارات مخصصة لمناطق التوسع باعتبار أن مناطق التوسع السياحي هي الإطار المادي الذي سوف يتجسد على مستواه كل مشاريع التنمية السياحية، إضافة إلى احتواء هذه المناطق على المقومات والمؤهلات السياحية والبنى التحتية لتسهيل عملية التهيئة السياحية. ومن أهم أهداف المخطط التوجيهي للتنمية السياحية في الجزائر التعريف بكل قطب يحدد فيه هويته ومنحه صورته وعلامته المميزة، فلكل قطب خصائص ومميزات معينة ومركبات تستدعي وضعها في تكامل وتوافق، بحيث يمكنها تلبية كل الاحتياجات من خلال التنوع في المنتج السياحي على مستوى كافة الإقليم السياحي، وبناءا على ذلك فإن الأقطاب السبعة(07) للامتياز تهدف إلى الرفع من سهولة الوصول والانتشار السياحي في كافة التراب الوطني للسماح بالربط الجيد لمختلف المركبات السياحية وبتكامل الأنشطة الاجتماعية، الاقتصادية في كل الأقطاب. وفي إطار بناء استراتيجية مثلى للنهوض بالقطاع السياحي في ولاية جيجل بشكل خاص فقد أولت الحكومة الجزائرية أهمية خاصة ظهرت من خلال زيادة الإنفاق على قطاع السياحة ووضع هذا الأخير في أولوية اهتماماتها الاقتصادية، وكان الهدف من زيادة حجم الإنفاق العام على هذا القطاع التمكين من خلق قاعدة صلبة قابلة للإستمرار والتطوير للوصول إلى أعلى درجات الرقي للنجاح في استقطاب السياح الأجانب، والعمل عل تنمية الفكر السياحي والثقافة السياحية في المجتمع.

- انتهجت الدولة سياسة التخطيط الموقعي للمرافق الترويحية والسياحية في ولاية جيجل دون الأخذ بعين الاعتبار البعد الشمولي، فقد كان هذا النوع من التخطيط محلي يشمل مواقع منفصلة عن بعضها البعض، بحيث يتم التعامل معها وكأنها ليست في منطقة جغرافية واحدة.حيث هذا كان في السابق وهو ما ينفي تحقق مبدأ الشمولية في وضع الخطط الخاصة بالمرافق السياحية والترويحية في ولاية جيجل.
- العمل على تنوع المرافق الترويحية والسياحية عند عملية التخطيط السياحي بولاية جيجل مع الحفاظ على الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالموقع (الحفاظ على خصوصية الموقع).
- نقص الإمكانيات المادية لتنفيذ هذه الخطط على أرض الواقع بناءا على طبيعة المواقع السياحية من الناحية الطبيعية والمادية.
- اعتماد سياسة التخطيط الكلي للقطاع السياحي على مستوى الجزائر ككل.

- عقد اتفاقيات للشراكة والتعاون مع الدول المتطورة سياحيا للاستفادة من خبراتها وتجاربها.
- هناك العديد من العوامل التي تؤثر وتتحكم في تخطيط هذه المواقع، ويمكن أن تكون هذه العوامل من بين الأسباب التي تحول دون فعالية هذه الخطط بالرغم من توفر الإمكانيات البيئية والمادية لتنفيذ هذه الخطط وهي:

– الملامح البيئية للموقع السياحي وضرورة الحفاظ عليه. - الأنشطة الاقتصادية في الموقع السياحي.

– الميزانيات الخاصة لتنفيذ المشاريع.

– تحديد طبيعة السواح الوافدين لوضع كل الاحتمالات لتلبية مختلف الاحتياجات.

ولكي يتحقق كل ذلك لابد من التعرف على المواقع السياحية والترويحية في المنطقة من حيث طبيعتها والأخطار التي يمكن أن تحدث مستقبلا، والاستغلال العقلاني لهذه الإمكانيات.

- انطلقت عملية التخطيط السياحي والترويحي في ولاية جيجل من نظرة عامة لكافة المواقع وتقييم ما يمكن أن تحققه الخطط الجديدة كقيمة مضافة للسياحة والموارد الطبيعية والإمكانيات السياحية، إذا لا يتم العمل على موقع سياحي واحد أو إقليم، إنما النظر بشكل عام وشمولي لكافة المواقع في ولاية جيجل، وهو تحقيق لمبدأ الشمولية في التخطيط السياحي في ولاية جيجل.
- تعتبر ولاية جيجل من أهم أقطاب التوسع السياحي والترويحي ذات الأولوية، وتم ذلك من خلال مرحلة التخطيط الانتقائي.
- جاءت الخطط السياحية الترويحية في ولاية جيجل بشكل مفصل، والأساس في هذا التفصيل هو ما هي نوعية المشاريع التي يجب أن نخطط لها؟ ولمن نخطط؟ وذلك كأساس لتنويع المشاريع السياحية والترويحية لتلبية حاجات السياح المحليين أو الأجانب، وقد ساهم هذا النوع من التخطيط التفصيلي في تنوع الخدمات السياحية والترويحية في المنطقة، وهي تعتبر خطط لتطوير الموقع السياحي.
- انتهجت الدولة عدة سياسات في قطاع السياحة بولاية جيجل ومن بينها:

– إصدار قوانين متعلقة بتدابير وإجراءات لتفعيل القطاع السياحي واستحداث وزارة وصية تشرف على ذلك والتنسيق مع باقي القطاعات ذات الصلة بقطاع السياحة، لتحقيق المردود المادي والإنتاجي وخلق نظام اقتصادي متوازن داخل المجتمع.

– إتباع سياسة الترويح السياحي من طرف وزارة السياحة تفعيل القطاع الاستثماري والعقاري في المجال السياحي من خلال تشيد وانجاز بعض المرافق الترويحية لتسهيل استقبال وإقامة السياح كالفنادق والمدن السياحية وتقديم كل التسهيلات الإدارية والمادية للمستثمرين، بالإضافة إلى الاهتمام بالمواقع الأثرية ووضع قوانين للتنسيق بين القطاع العام والقطاع الخاص وتحديد نمط العلاقة وتحديد الحقوق والواجبات، من خلال وضع قوانين لحماية التراث الثقافي والطبيعي وحماية المستهلك، وتوفير الأمن السياحي لاستقطاب السياح والعمل الترويحي السياحي.

– العمل على الرقابة وتنفيذ القوانين والمشاريع من خلال التواصل وتضافر الجهود مع الوزارات ذات الصلة بوزارة السياحة للنهوض بالقطاع السياحي.

11- خاتمة:

بناءا على التحليل لما جاء في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في الجزائر؛ الذي إنطلق من فكرة أساسية مفادها أن السياحة في العصر الحديث أصبحت تعد موردا هاما من الموارد الاقتصادية للكثير من الدول خاصة الدول المجاورة للجزائر لذلك يتطلب الاهتمام بهذا القطاع والقيام بتطويره وتنميته، للاستفادة منه استفادة مستدامة، ومن هنا سارعت الجزائر نتيجة ما تملكه من مؤهلات ومقومات سياحية هامة ومتنوعة في سن استراتيجية موجهة لتنمية قطاعها السياحي وجعله أكثر جاذبية للسواح، حيث يشكل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025 (SDAT) الإطار الإستراتيجي والمرجعي للسياسة السياحية في الجزائر، ويعد هذا المخطط بمثابة الوثيقة التي تعلن الدولة من خلالها لجميع الفاعلين وجميع القطاعات والمناطق عن مشروعها السياحي لآفاق 2025، فهو الأداة التي تترجم إرادة الدولة في تثمين القدرات الطبيعية الثقافية، التاريخية ووضعها في خدمة السياحة في الوطن، من أجل تحقيق القفزة النوعية وجعل السياحة أولوية وطنية للدولة. كما يعتبر المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025 (SDAT) أحد مكونات المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية الذي يبين كيف تعتزم الدولة في إطار التنمية المستدامة، لضمان التوازن الثلاثي للعدالة الاجتماعية، الفاعلة الاقتصادية والدعم الايكولوجي على مستوى كافة التراب الوطني للعشرين سنة القادمة. فالتخطيط هو أساس العمل الناجح وهو الأسلوب العملي الحديث لمعالجة المشاكل والتنمية الشاملة وحصرها في الدول النامية، بل أصبح التخطيط هو الأداة الأولى والرئيسية للتنمية والتخطيط أيضا، وبصفة عامة أحد الوظائف الرئيسية للإدارة الرئيسية حيث:

1- يساعد التخطيط السياحي على تحديد وصيانة الموارد السياحية والاستفادة منها بشكل مناسب في الوقت الحاضر والمستقبل.

2- يساعد التخطيط السياحي على تكاملية وربط القطاع السياحي مع القطاعات الأخرى وعلى تحقيق أهداف السياسات العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على كل مستوياتها.

3- يوفر أرضية مناسبة لأسلوب اتخاذ القرار لتنمية السياحة في القطاعين العام والخاص من خلال دراسة الواقع الحالي والمستقبلي مع الأخذ بعين الاعتبار الأمور السياسية والاقتصادية التي تقررها الدولة الجزائرية لتطوير السياحة وتنشيطها.

4- يوفر المعلومات والبيانات والإحصائيات والخرائط والمخططات والتقارير والإستبيانات، ويضعها تحت يد طالبيها.

5- يساعد على زيادة الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من خلال تطوير القطاع السياحي، وتوزيع ثمار تنميته على أفراد المجتمع. كما يقلل من سلبيات السياحة.

6- يساعد على وضع الخطط التفصيلية لرفع المستوى السياحي لبعض المناطق المتميزة والمتخلفة سياحيا.

7- يساعد على وضع الأسس المناسبة لتنفيذ الخطط والسياسات والبرامج التنموية المستمرة عن طريق إنشاء الأجهزة والمؤسسات لإدارة النشاط.

8- يساهم في استمرارية تقويم التنمية السياحية ومواصلة التقدم في تطوير هذا النشاط. والتأكيد على الإيجابيات وتجاوز السلبيات في المستقبل.

والتخطيط في أبسط صورة هو منهج لتحقيق هدف معين في مدة محددة، وهو استغلال لجميع الموارد المتاحة سواء كانت طبيعية أو اجتماعية أو اقتصادية، وأيا كان نوع التخطيط ومستواه فان هذا التخطيط يلزم له خطة، وهذه الخطة تسبقها فترة من الدراسة التي تغطى الجوانب الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية ودراسة هذه الجوانب تعطى صورة واضحة متكاملة للدولة أو الإقليم أو الموقع الذي سيقام فيه مشروعات التنمية. فعشوائية وتلقائية التخطيط السياحي وضعف أو انعدام المنهج العلمي السليم المستخدم في التخطيط السياحي هو من أهم الأسباب التي أدت إلى ضعف الحركة السياحية في ولاية جيجل، لذا فان السعي لوضع ونهج مسلك علمي في التخطيط للسياحة على كافة المستويات، ضمن منهج وطني لا يعني وزارة السياحة فقط، إنما هي حلقة واحدة ضمن سلسلة تكمل بعضها البعض تضم باقي الوزارات والمؤسسات والشركات العامة والخاصة المرتبطة بقطاع السياحة، بالإضافة المجتمعات المحلية المستقبلة للسياحة ضمن منظومة متكاملة تعمل جنبا إلى جنب في إطار التنمية السياحة المستدامة، لتسويقها وزيادة ريعها واستثماراتها وبالتالي زيادة عدد السياح الوافدين للبلد سنة بعد أخرى؛ لذا يجب مراعاة مايلي:

- أن يكون التخطيط للسياحة وتنميتها وإدارتها جزء من استراتيجيات الحماية أو التنمية المستدامة للإقليم أو الدولة. كما يجب أن يتم تخطيط وإدارة السياحة بشكل متداخل وموحد يتضمن إشراك وكالات حكومية مختلفة، ومؤسسات خاصة ومواطنين سواء كانوا مجموعات أم أفراد لتوفير أكبر قدر من المنافع.
- أن تتبع هذه الوكالات، والمؤسسات، والجماعات، والأفراد المبادئ الأخلاقية والمبادئ الأخرى التي تحترم ثقافة وبيئة واقتصاد المنطقة المضيفة، والطريقة التقليدية لحياة المجتمع وسلوكه بما في ذلك الأنماط السياسية.
- أن يتم تخطيط وإدارة السياحة بطريقة مستدامة وذلك من أجل الحماية والاستخدامات الاقتصادية المثلى للبيئة الطبيعية والبشرية في المنطقة المضيفة.
- أن تهتم السياحة بعدالة توزيع المكاسب بين مروجي السياحة وأفراد المجتمع المضيف والمنطقة.
- أن تتوفر الدراسات والمعلومات عن طبيعة السياحة وتأثيراتها على السكان والبيئة الثقافية قبل وأثناء التنمية، خاصة للمجتمع المحلي، حتى يمكنهم المشاركة والتأثير على اتجاهات التنمية الشاملة.
- أن يتم عمل تحليل متداخل للتخطيط البيئي والاجتماعي والاقتصادي قبل المباشرة بأي تنمية سياحية أو أي مشاريع أخرى بحيث يتم الأخذ بمتطلبات البيئة والمجتمع.

- أن يتم تشجيع الأشخاص المحليين على القيام بأدوار قيادية في التخطيط والتنمية بمساعدة الحكومة، وقطاع الأعمال والقطاع المالي، وغيرها من المصالح، ولنجاح هذه المشاريع السياحية والترويحية يجب إتباع الإجراءات التالية:
- أن يتم تنفيذ برنامجا للرقابة والتدقيق والتصحيح أثناء جميع مراحل تنمية وإدارة السياحة بما يسمح للسكان المحليين وغيرهم من الانتفاع من الفرص المتوفرة والتكيف مع التغييرات التي ستطرأ على حياتهم، لتحقيق التنمية السياحية المستدامة سنورد بعض المبادئ والأنظمة التي لاقت نجاحا في المواءمة بين رغبات ونشاطات السياح من جهة وحماية الموارد البيئية والاجتماعية والاقتصادية من جهة أخرى، وذلك بهدف تطبيقها وهي:

1- وجود مراكز دخول في المواقع السياحية لتنظيم حركة السياح وتزويدهم بالمعلومات الضرورية.

2- ضرورة توفر مراكز للزوار تقدم معلومات شاملة عن المواقع، وإعطاء بعض الإرشادات الضرورية حول كيفية التعامل مع الموقع، ويفضل أن يعمل في هذه المراكز السكان المحليون الذين يدربون على إدارة الموقع والتعامل مع المعطيات الطبيعية.

3- ضرورة وجود قوانين وأنظمة تضمن السيطرة على أعداد السياح الوافدين وتأمينهم بالخدمات والمعلومات وتوفير الأمن والحماية بدون إحداث أي أضرار بالبيئة.

4- ضرورة وجود إدارة سليمة للموارد الطبيعية والبشرية في المنطقة، يمكنها أن تحافظ على هذه المكتنزات للأجيال القادمة من خلال عناصر بشرية مدربة.

5- التوعية والتثقيف البيئي من خلال توعية السكان المحليين أولاً بأهمية البيئة والمحافظة عليها، فكثيراً ما نلاحظ أن السكان المحليين هم الذين يسعون إلى تخريب وتدمير بيئتهم لأسباب مادية، ولكن هؤلاء لا يعرفون أنهم يدمرون قوتهم ومستقبل أولادهم من خلال هذا التخريب، ولذلك يجب التركيز على التوعية والتثقيف البيئي للسكان المحليين وللعاملين في الموقع، مع الحرص على وجود اللوحات الإرشادية التي تؤكد على أهمية ذلك.

6- تحديد القدرة الاستيعابية للمكان السياحي، بحيث يحدد أعداد السياح الوافدين للمنطقة السياحية بدون ازدحام واكتظاظ ، حتى لا يؤثر ذلك على البيئة الطبيعية والاجتماعية من جهة وعلى السياح من جهة أخرى فيرون بيئة جاذبة توفر لهم الخدمات والأنشطة ؛ وهناك عدة مصطلحات للقدرة الاستيعابية، منها:

أ- الطاقة الاحتمالية المكانية - والتي تعتمد على قدرة المكان في استيعاب الحد الأعلى من السياح – حسب الخدمات المتوفرة في الموقع.

ب- الطاقة الاحتمالية البيئية وهي تعتمد على الحد الأعلى من الزوار الذين يمكن استقبالهم بدون حدوث تأثيرات سلبية على البيئة والحياة الفطرية وعلى السكان المحليين.

ت- الطاقة الاحتمالية النباتية والحيوانية، وهي تعتمد على الحد الأعلى من السياح الذين يفترض وجودهم بدون التأثير على الحياة الفطرية، وهي تعتمد على جيولوجية المنطقة والحياة الفطرية وطبيعة الأنشطة السياحية.

ث- الطاقة الاحتمالية للسياحة البيئية، أي الحد الأعلى من السياح الذين يمكن استقبالهم في الموقع وتوفير كافة المتطلبات والخدمات لهم وبدون ازدحام، على أن لا يؤثر عددهم على الحياة الطبيعية والبيئية والاجتماعية في الموقع.

7- دمج السكان المحليين وتوعيتهم وتثقيفهم بيئيا وسياحيا.

8- توفير مشاريع مدرة للدخل للسكان المحليين، مثل الصناعات الحرفية التقليدية ومرافقة الدواب لنقل السياح وتشجيع الزراعة العضوية.

9- تضافر كل الجهود لنجاح السياحة البيئية من خلال تعاون كل القطاعات ذات العلاقة بالسياحة، مثل القطاع الخاص والقطاع العام والمؤسسات الرسمية والهيئات غير الحكومية والسكان المحليين.

والجزائر تصبو إلى الارتقاء بالسياحة إلى مصاف القطاعات الدارة للثروة، وبناء قطاع سياحي مميز وجذاب للسياح، حيث سارعت في بعث سياستها الجديدة التي تهدف إلى تنمية وترقية المنتوج الجزائري ضمن شروط التنمية السياحية المستدامة. فالسياحة المستدامة هي نقطة التلاقي ما بين احتياجات الزوار والمنطقة المضيفة لهم، مما يؤدي إلى حماية ودعم فرص التطوير المستقبلي، بحيث يتم إدارة جميع المصادر بطريقة توفر الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والروحية، ولكنها في الوقت ذاته تحافظ على الواقع الحضاري والنمط البيئي الضروري والتنوع الحيوي وجميع مستلزمات الحياة وأنظمتها. والاستدامة تشتمل بالضرورة على الإستمرارية، وعليه فإن السياحة المستدامة تتضمن الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية بما في ذلك مصادر التنوع الحيوي وتخفيف آثار السياحة على البيئة والثقافة، وتعظيم الفوائد من حماية البيئة والمجتمعات المحلية، وهي كذلك تحدد الهيكل التنظيمي المطلوب للوصول إلى هذه الأهداف.

12- قائمة المراجع:

01- عوينان عبد القادر، باشي أحمد. " واقع السياحة الجزائرية وآفاق النهوض بها في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية" مجلة الاقتصاد الجديد، العدد07، جامعة خميس مليانة، الجزائر، .2012

02- لحسن عبد القادر. " إستراتيجية تنمية مستدامة للقطاع السياحي في الجزائر على ضوء المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق2025-الآليات والبرامج-"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 02 جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر 2012.

03- وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة. " تشخيص وفحص السياحة الجزائرية"، الكتاب الأول المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (م.ت.ت.س SDAT2025)، الجزائر، 2008.

04- وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة. " تنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية-المخطط العملي" الكتاب الرابع المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (م.ت.ت.س SDAT2025)، الجزائر، .2008

05- وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة." المخطط الاستراتيجي الحركيات الخمسة وبرامج الأعمال السياحية ذات الأولوية "، الكتاب الثاني، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (م.ت.ت.س SDAT2025)، الجزائر 2008.

06- عامر عيساني. " الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة-حالة الجزائر-"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2010.

07- سهام بجاوي. " التخطيط السياحي كأداة لتحقيق التنمية السياحية دراسة إسترشادية بتجربة تونس- إسقاط على الجزائر" أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2010.

08- شارل فيرو، ترجمة عبد الحميد سرحان. تاريخ جيجلي، دار الخلدونية، القبة، الجزائر، .2010

09- تقرير، بلدية زيامة منصورية، ولاية جيجل، الجزائر،.2013

10- تقرير، المديرية العامة للحظيرة الوطنية، تازة، ولاية جيجل، الجزائر،.2013

11- تقرير، مديرية الثقافة، ولاية جيجل، الجزائر، 2013.